

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٦

الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

واسمحوا لي أيضاً أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا للخطط الطموحة للأمين العام، السيد بان كي - مون، وجهوده المتسقة لتنشيط المنظمة وتعزيز قدرتها وتحديث منظومة الأمم المتحدة في القرن الجديد.

ما فتئ الإرهاب الدولي يشكل أحد أخطر التهديدات التي تواجهها البشرية الآن. والجمعية العامة باعتمادها في العام الماضي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أسهمت إسهاماً ملموساً في مكافحة الإرهاب بطريقة منسقة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. ونعتقد أن اعتماد تعريف للإرهاب أثناء الدورة الحالية سيكون نقطة بداية في تقييم تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها كل دولة.

وانضم بلدي إلى تحالف مكافحة الإرهاب منذ بدايته، وقدم مساهمة هامة في أنشطته. وفي السنوات الخمس الأخيرة، صدق البرلمان الأوكراني على المعاهدات الدولية الثلاث عشرة لمكافحة الإرهاب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فولوديمير خاندوغوي، النائب الأول لوزير خارجية أوكرانيا.

السيد خاندوغوي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أولاً أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. باسم وفد بلدي، أتمنى لكم، سيدي، كل نجاح في مهمتكم الهامة، مؤكداً لكم تعاوننا التام.

وأود أن أعرب عن بالغ الامتنان لسلفكم السيدة هيا راشد آل خليفة، من مملكة البحرين، التي أسهمت خبرتها الدبلوماسية الواسعة وحسن توجيهها لأعمال الجمعية في دورتها الحادية والستين إسهاماً كبيراً في نجاح تلك الدورة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد إلى الأمام هو إحراز تقدم في آن واحد في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح كليهما.

ولا يسعنا إلا أن نؤكد قلقنا إزاء الاتجاهات الأخيرة التي تسببت في إضعاف النظام المتعدد الأطراف في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مما كان له أثر سلبي على الثقة والطمأنينة المتبادلتين بين الدول. وشككت الأحداث الأخيرة فيما يتعلق بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بشدة في مستقبل هذا الصك الهام لتحديد الأسلحة الذي يسلم به على نطاق واسع على أنه حجر الزاوية للأمن الأوروبي.

ولا يسعني، في معرض الكلام عن السلم والأمن العالميين، إلا أن أوجه الانتباه إلى مشكلة الصراعات الطويلة في منطقة مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (غوام). فهذه الصراعات تتسبب في عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وتشكل تهديدا للسلم في المنطقة. ولا شك في أن هذه الصراعات تعرض للخطر سيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية، في الوقت الذي تعوق فيه تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويقلقنا أن العديد من الجهود الدولية لتسوية تلك الصراعات لم يصل إلى أي نتائج. ومما له أهمية بالغة أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عملية لبلوغ تلك الغاية. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الآليات ذات الصلة أن يكمل كل منها الآخر بطريقة متناسقة تستخدم فيها مزاياها النسبية في جهود صنع السلام.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد على تأييد أوكرانيا الذي لا يتزعزع للوصول إلى تسوية دائمة في كوسوفو. ولا يمكن أن يتحقق ذلك الهدف باتخاذ تدابير انفرادية، ولا باتخاذ تدابير ترمي إلى تجاوز الأمم المتحدة، ولا يمكن أن

وعلى الصعيد الحكومي، نؤيد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما عن طريق الاشتراك في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ونعتزم في حريف هذا العام أن ننظم في أوكرانيا المنتدى الدولي الثالث لتدابير مكافحة أعمال الإرهاب النووي الذي سيشترك فيه المجتمع المدني والباحثون والمنظمات غير الحكومية.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار من بين أهم التحديات المدرجة في جدول أعمالنا. وتشعر أوكرانيا، بصفتها بلدا تخلق طواعية عن ترساناته النووية العسكرية، بخيبة أمل حقيقية لأن العالم الخالي من أسلحة الدمار الشامل ما زال حلما بعيد المنال.

وما فتئ المجتمع الدولي يشعر بالخوف من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وما زال تعزيز القواعد القانونية الدولية والصكوك السياسية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل أولوية قصوى. وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وبعد أن احتفلت أوكرانيا في عام ٢٠٠٧ بالذكرى العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أصبحت الآن مستعدة للإسهام في جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكفالة الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقية، ولا سيما من جانب بلدان الشرق الأوسط.

وتوخيا لذلك، تقترح أوكرانيا أن تستضيف في العام القادم، بالاشتراك مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مؤتمرا دوليا تشارك فيه، ضمن آخرين، بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن تمثل النتيجة المتوقعة لهذا المؤتمر في صدور بيان مشترك عن اعتزام البلدان المعنية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

نتائج ملموسة. وأود في هذا الصدد أنؤكد مرة أخرى موقف أوكرانيا المتمثل في أنه ينبغي أن يكون أحد العناصر الضرورية لإصلاح مجلس الأمن تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة أوروبا الشرقية ودول أخرى التي زادت عضويتها بأكثر من ضعفين منذ عام ١٩٩١.

وفي عالم اليوم، يشكل الالتزام بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، السديدة والحكم الصالح، العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة. وتشاطر الرأي العرب عنه في عدد من البيانات التي أقيمت في هذه الدورة والقائل بأن التنمية المستدامة تشكل تحديا عالميا. وترى أوكرانيا أنه لن يتسنى التصدي على نحو كاف لتلك التحديات إلا عن طريق جهود متضافرة تستخدم الآليات العالمية والمتعددة الأطراف، والمحافل الإقليمية ودون الإقليمية.

وفيما يتعلق بأوكرانيا والبلدان الأخرى في المنطقة، أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود عنصرا هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا.

وفي الوقت نفسه تؤدي قوى الطبيعة التي تكملها التصرفات الإنسانية الطائشة وغير المسؤولة إلى إعاقة أي خطط إنمائية، وإلى إعادة، تشكيل القارات، بل وإزالة بلدان بأكملها من خريطة العالم. وقد أثبت العلم في مناسبات عديدة أن تغير المناخ، والاحترار العالمي، والتلوث عوامل يمكن أن تؤدي إلى نتائج مفاجئة وضخمة إن لم تعالج بسبل مناسبة وفعالة وحسنة التوقيت. وتلتزم أوكرانيا التزاما راسخا بالاتفاقات الدولية في مجال تغير المناخ، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو.

لقد أحيينا في هذا العام الذكرى الحادية والعشرين لكارثة تشيرنوبل التي هي أسوأ كارثة تكنولوجية واجهها الجنس البشري حتى الآن. إذ أثرت تشيرنوبل تأثيرا شديدا

تؤدي أي تسوية متسارعة إلا إلى زعزعة استقرار الحالة في المنطقة وإلى آثار سلبية على كامل نظام العلاقات الدولية، لأن من الممكن أن تتبع كيانات انفصالية سيناريوهات مماثلة في مناطق أخرى.

ولقد دعمت أوكرانيا دائما جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الصعيدين السياسي والعملي. ويسرنا أن نلاحظ أن الزيادة الملحوظة الأخيرة في أنشطة حفظ السلام تمت وفقا لاستراتيجية إصلاح عمليات السلام لعام ٢٠١٠. ويكسب ذلك بأهمية خاصة في ضوء عمليات نشر القوات الجارية والمتوقعة في المستقبل. وتؤيد أوكرانيا، في هذا الصدد، الأمين العام في جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات السلام وإدامتها.

وأود أن أوجه انتباهكم إلى أن السنة القادمة ستوافق الذكرى الستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويقترح وفدنا في هذا الشأن أن يتم في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة اعتماد إعلان خاص للاحتفال بذلك الحدث.

وستقاس موثوقية الأمم المتحدة دوما بقدرتها على الرد على نحو كاف على مختلف التهديدات لأي منطقة في العالم. وليست هناك منظمة مؤهلة على نحو أفضل لتناول تلك المسائل. وينبغي أن تقود الأمم المتحدة الجهود المتعددة الأطراف بغية التوصل إلى حلول تحقق مصلحة الجميع. إلا أنه يتعين علينا بغية معالجة هذه المسائل معالجة فعالة أن نتخذ المزيد من الخطوات في إصلاح الآليات الحالية للأمم المتحدة وتحسينها، لكي تجعل هذه المنظمة أكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين.

ولسوء الطالع، ما زالت عملية إصلاح مجلس الأمن التي تمثل العنصر الأساسي في عملية تجديد الأمم المتحدة مجرد بند في جدول الأعمال. ونرى أن عملية الإصلاح لن تستفيد إلا من النهج الجديدة الإبداعية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى

واتخاذ الجمعية العامة قراراً بإعلان يوم دولي لتذكّر ضحايا الإبادة الجماعية قد يكون إسهاماً جيداً وحسن التوقيت في تحقيق ذلك الهدف. كما أنه قد ييسر تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تنفيذاً فعالاً في الوقت الذي يقترب العالم من الذكرى السنوية الستين لإصدار هذين الصكين، التي تحل في عام ٢٠٠٨. ونحن واثقون من أن هذه المناسبة تستحق اعتماد قرار خاص.

وفي سياق حقوق الإنسان، تولى أوكرانيا اهتماماً كبيراً لتعايش الحضارات في وئام، والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والشعوب. وفي هذا الصدد، ندعم تحالف الحضارات الذي أنشئ بمبادرة من رئيسي وزراء إسبانيا وتركيا، ونعزّم الانضمام إلى فريق أصدقاء تحالف الحضارات في المستقبل القريب.

إن المشاكل التي نواجهها رهيبه. ونعتقد أن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة ذات العضوية العالمية والانتشار العالمي وتمتّع بالشرعية العالمية اللازمة لمعالجة الأخطار والتحديات العالمية الراهنة، التي لا يستطيع أي بلد بمفرده حلها.

وأغنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً استعداد أوكرانيا للاستمرار في تقديم إسهامات نشطة لزيادة تعزيز منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة بيلي أ. ميلر، الوزيرة الأقدم للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لترؤس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين. ويعرب وفد بربادوس عن تقديره لسلفكم، سعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، على قيادتها

على بلدي وعلى كامل المنطقة. ونطلب إلى وكالات الأمم المتحدة وفرادى المانحين مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول المتضررة، والعمل معاً بشأن تنفيذ البرامج ذات الصلة، بروح من التعاون.

واقترحت أوكرانيا، بصفتها أحد منسقي جدول أعمال تشيرنوبل لعام ٢٠٠٧، وبلاشتراك مع جمهورية بيلاروس والاتحاد الروسي، أن يعتمد في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار جديد بشأن تعزيز التعاون الدولي لتخفيف آثار كارثة تشيرنوبل. ونرحب في هذا الصدد بالتأييد الواسع النطاق لتلك المبادرة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وتقترب أوكرانيا من الذكرى الخامسة والسبعين لواحدة من أبشع الصفحات المأساوية في تاريخها - الهولودومور - أو المجاعة الكبيرة. وقد أطل النظام السوفييتي الاستبدادي أمد المجاعة المصطنعة أثناء الفترة ١٩٣٢-١٩٣٣ بغرض إبادة سكان المناطق الريفية، العمود الفقري للأمة الأوكرانية، وأودت تلك المجاعة بحياة الملايين من الأبرياء. ولأكثر من سبعة عقود، لا تزال هذه الجريمة الرهيبة، التي تعد من أسوأ الكوارث التي شهدتها البشرية على الإطلاق، تنتظر شجراً دولياً مناسباً.

ويجدونا أمل صادق في الأمم المتحدة، كسلطة أخلاقية جماعية وأداة فعالة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، سترفع صوتها وتندد بالكارثة المريعة التي أنزلت عمداً بسكان أوكرانيا في مطلع الثلاثينيات. وبذلك تكون الأمم المتحدة قد عبرت عن الاحترام الواجب لذكرى الملايين من أبناء بلدنا الذين حُرّموا من حياتهم على نحو مثير للسخط. ومن المهم أن نتذكر الماضي لتتعلم منه ولتجنب تكرار ارتكاب الجرائم ضد البشرية في المستقبل.

ضرورة إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن والتركيز المستدام على تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا تزال الفجوة بين الوعود والتنفيذ تحبط تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بالكامل. كما أن مستوى التعاون الدولي والموارد التي يلتزم بها الشركاء في التنمية غير كاف إلى حد مفرح. وعلى سبيل المثال، تحملت الدول الجزرية الصغيرة النامية حتى الآن معظم عبء تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، على الرغم من أنه جرى تحديد هذه الأهداف بتوافق آراء المجتمع الدولي بأسره. كما أن احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل لم تلب بشكل كاف من خلال توافق آراء مونتريري، ولا تزال محرومة من الدعم الحيوي للتنمية الذي تحتاج إليه لإكمال المرحلة الانتقالية. ويتعين أن يسعى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد في العام القادم، إلى إصلاح هذه الحالة.

ولم يتبق سوى ثماني سنوات قبل أن يحل عام ٢٠١٥، التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن نحدد استراتيجيات فعالة لتحويل الالتزام السياسي للدول الأعضاء إزاء الأهداف الإنمائية للألفية إلى إجراء محدد موجه لتحقيق النتائج. ويجب أن ننشئ استراتيجيات شراكة ليس داخل وعبر الحدود الوطنية التي تضم مستويات متباينة من التنمية والرخاء الاقتصادي فحسب، بل بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني أيضاً.

ولم يعد بالإمكان إنكار أن تغير المناخ ظاهرة تنذر بالخطر وتقتضي تركيز اهتمام المجتمع الدولي واتخاذ إجراء عالمياً عاجلاً وحاسماً. وإنني أهنيئ الأمين العام بان كي - مون بحرارة على مبادرته لعقد الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وحضور

للدورة الحادية والستين، ويغتنم هذه الفرصة أيضاً ليرحب رسمياً بالأمين العام بان كي - مون.

ما فتئت بربادوس منذ أن استقلت في عام ١٩٦٦ تشارك بنشاط في صياغة السياسة الدولية بشأن عدد من القضايا ذات الاهتمام العالمي وتعمل على تعزيز مركزية الأمم المتحدة في حوار التنمية العالمي. ونحن فخورون بإسهامنا في عمليات المفاوضات الهامة جداً بشأن جدول أعمال التنمية. إلا أن هناك الكثير مما يتعين عمله.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتحديد المجالات البارزة التي توليها بربادوس أهمية فائقة، ونرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ بشأنها إجراءات عاجلة موجهة لتحقيق النتائج. وأشير على وجه التحديد إلى التنفيذ الفعال والشامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، كما ورد في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتريري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس؛ وتوفير موارد مالية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ التزامات التنمية؛ وهيئة بيئة دولية أكثر تمكيناً تُيسر لمعظم البلدان النامية، لا سيما أضعفها، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتسليم المجتمع الدولي بأهمية توفير دعم مستمر لتلبية احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل؛ وتنفيذ الاتفاقات العالمية القائمة المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك التبكير باعتماد اتفاق طموح وشامل لما بعد بروتوكول كيوتو؛ وحماية البحر الكاريبي وإدارته على نحو مستدام واختتام جولة الدوحة لمفاوضات التجارة بنجاح، بحيث تكون التنمية العنصر الرئيسي في نتائجها؛ وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية؛ وضرورة أن تدعم الأمم المتحدة التزامها بمساعدة جميع الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لمكافحة المشاكل المتعلقة بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة ونقلها العابر، وما يترتب على ذلك من زيادة في الجرائم العنيفة؛ وأخيراً،

تكون التنمية في لبّها. وفي حين أن تحرير التجارة يمكن أن يكون مساعداً لتلك العملية، ما زال الكثير مطلوباً إذا كان للتنمية المستدامة أن تتحقق في العالم النامي. ونحن نؤمن بإيماناً راسخاً بالعملية المتعددة الأطراف التي لا تعني بمطامح البلدان الأكثر نمواً فقط، بل تلي أيضاً احتياجات البلدان النامية، لا سيما تلك الصغيرة منها، التي يتسم اقتصادها بالضعف مثل بلدنا. وأحث المجتمع الدولي على المضي قدماً بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بغية التوصل إلى نتائج ناجحة وذات منافع متبادلة.

إن بربادوس والبلدان الأخرى في الجماعة الكاريبية ليست موردة للمخدرات غير المشروعة ولا هي أسواق طلب عليها. ولكن، بحكم موقعنا الجغرافي وعوامل خارجية لا نسيطر عليها، نجد أنفسنا متأثرين بالتجار غير المشروعين بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقرينتها الدائمة، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وبوصفنا بلداناً صغيرة محدودة الموارد وتعاني من مواطن الضعف المتعددة، فإننا نعتمد على التعاون الدولي للتصدي لهذه التهديدات. إن وجود المكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس، الذي خدم ٢٩ دولة وإقليماً، وقدم مساعدات تقنية هامة، قد اتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي.

وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء القرار المتخذ من جانب واحد في فيينا بإغلاق ذلك المكتب، ولسنا على اقتناع بأن ذلك القرار سيجعل منطقنا أكثر أمناً في وجه تلك التهديدات الحقيقية تماماً. بل على النقيض من ذلك، إذ أن الدراسات الصادرة، في وقت سابق من هذا العام، عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي، بشأن المخدرات والجريمة والتنمية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، أظهرت بوضوح الحاجة إلى جهد دولي معزز في المنطقة. ونأمل بإخلاص أن يُلغى هذا القرار

كل هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات في تلك الجلسة الهامة دليل واضح على إدراك الأبعاد الوخيمة للمشكلة وفهم الحاجة إلى قيادة سياسية جريئة فهماً كاملاً.

فإذا واصلنا تأخير اتخاذ إجراء ما، سيكون الحكم علينا قاسياً، ونستحق ذلك، لأننا عرضنا ببرود إرث أجيال المستقبل لخطر كبير. فقد تكون لدينا اليوم خيارات، ولكن لن تكون أمامهم خيارات غداً.

وبربادوس دولة صغيرة منخفضة، وتعتمد في أنشطتها الاقتصادية اعتماداً كبيراً على شواطئها وبيئتها البحرية. وبالنسبة لشعبها لا يمكن أن تكون المخاطر أفدح مما هي عليه. فالتغيرات المناخية لا تمثل أخطر تحدٍ لتنميتنا المستدامة فحسب، بل إنها تهدد بقاءنا في حد ذاته. وقد قال رئيس الوزراء آرثر، في الجلسة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، إنه لا يوجد سبب - علمي أو سياسي - يبرر تأخير التصدي لهذه الأزمة العالمية فوراً.

وقد اتخذت بربادوس، وسائر أعضاء الجماعة الكاريبية، إجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي لوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط للتخفيف من تأثير تغير المناخ وللتكيف مع هذا التغير، معتمدين إلى حد كبير على مواردنا الخاصة. بيد أن أكثر استراتيجيات التكيف الأحادية فعالية ستكون عديمة الجدوى في غياب إجراء عالمي حاسم لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة الضارة والتصدي لتغير المناخ على نحو شامل. وقد تفهم زعمائنا ضرورة العمل الجماعي للتصدي لتغير المناخ، مع وجود الأمم المتحدة في صدارة عملية البحث عن حلول نهائية لتلك المشكلة. وفي كانون الأول/ديسمبر، يجب أن ينتهز مفاوضونا هذه الفرصة السانحة.

ولم يستكمل المجتمع الدولي حتى الآن جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتخرج بنتيجة

وقد ظل التعاون الوظيفي موضوعاً رئيسياً للجماعة الكاريبية منذ تأسيسها. ونحن نؤمن بأن أفضل وسيلة لتقدمنا، بوصفنا دولاً صغيرة، يوحدنا الكثير من السمات المشتركة، تكمن في تشاطر مواردنا وخبراتنا واختصاصاتنا لمواجهة شواغلنا المشتركة. إن الصحة والتعليم، وفي الآونة الأخيرة الأمن، تنصدر مجالات تجميع مواردنا وأبحاثنا. وتتميز منطقتنا بكونها من أوائل المناطق التي قضت على شلل الأطفال والجدرى. وقبل أسبوعين عقدت المنطقة مؤتمر القمة الأول للتصدي للأمراض المزمنة المعدية، التي أصبحت أسباباً رئيسية للاعتلال والوفاة.

إن استقرار هايتي وسلامها وازدهارها ضروري لفعالية أداء الجماعة الكاريبية التي تنتمي إليها. وهناك حاجة عاجلة ومستمرة إلى دعم كبير من جانب المجتمع الدولي لمساعدة هايتي على توطيد وتعزيز التقدم الحديري بالثناء الذي حققته حتى الآن. وأحد المتطلبات الأساسية هو التجديد الإضافي من جانب مجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتضمين الجهد الذي يركز على بناء السلام، والإصلاح القضائي، والدعم المؤسسي لتوفير الخدمات الأساسية وإدارة الحدود. ويجب أن نستجيب بشكل مباشر لاحتياجات هايتي الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية إذا كان لأغلبية السكان أن يتخلصوا من الفقر، وإذا كان للأسباب الأساسية للتهديدات على السلام والأمن في البلد أن تزول.

وفي هذا العام، أحييت بلدان كثيرة في العالم، بما فيها بربادوس، الذكرى المئوية الثانية لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. إن فظائع تجارة الرقيق - وبخاصة الممر الأوسط السيئ الصيت - كانت من الحجم والكثافة بحيث يمكن اعتبارها الجرائم الأولى ضد الإنسانية. ويجب ألا تتكرر تلك التجربة أبداً.

المؤسف على وجه الاستعجال، وأن تعود الأمم المتحدة إلى منطقة البحر الكاريبي من خلال إعادة فتح المكتب الإقليمي في بربادوس.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن ظلت قيد نظر الجمعية العامة منذ سنوات. وأعربت الدول الأعضاء عن وجهات نظرها وتمت صياغة مواقف المجموعات، ولكن البت في الأمر ظل مستعصياً. وحان الوقت الآن للتوافق السياسي في المفاوضات على حل مقبول. وبربادوس عازمة على مواصلة المشاركة الفعالة في هذه العملية.

وتمثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تطوراً أساسياً على المستويين الوطني والدولي. وهناك حاجة إلى تحسين طريقة التعامل مع نوع الجنس في سياق الأمم المتحدة. ومن الأساسي إجراء مزيد من المناقشة لاقتراح إقامة نظام جنساني جديد على المستوى الحكومي الدولي، والاستجابة لجميع الشواغل وأخذها بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرار النهائي. إن أي نظام جديد يجب ألا تكون الصدارة فيه للمسائل المعيارية ومسائل الدعوة فحسب، بل أيضاً للأنشطة التنفيذية والموارد الكافية.

إن تعزيز عملية الاندماج الإقليمي أساسي بالنسبة لقدرة بلدان الجماعة الكاريبية على الاستجابة للتحديات والفرص الناشئة عن التغيرات الجارية في المجتمع العالمي. وإذا أنشأنا السوق الواحدة في عام ٢٠٠٦، فإن جهودنا تتركز الآن على الآليات اللازمة لتحقيق الاقتصاد الواحد من خلال عملية التنفيذ المرحلي. وسيساعد الاقتصاد الواحد على زيادة تكامل قطاعاتنا الإنتاجية والمالية، والتنسيق في سياساتنا القطاعية الاقتصادية، والتقارب في سياسات الاقتصاد الكلي، وبناء سوق رأس المال الإقليمية وتناغم السياسات النقدية والمالية.

الانتقال. إن تحويل موارد الميزانية العادية عن جدول أعمال التنمية بصورة غير متناسبة يجب عكسه دونما أي تأخير.

فلا يجوز بعد الآن أن يوجد عجز في الأداء الإنمائي للعالم. ويجب علينا جميعاً أن نبرهن على الإرادة السياسية الضرورية لكفالة ذلك. إنها مهمة لا يمكننا التنصل منها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فارتان أسكانيان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد أسكانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): كل فرصة للتكلم من على هذا المنبر تجعل المرء يشعر بالتواضع لأنني أعرف أن كل البلدان في العالم تستمع بعضها لبعض وتحاول أن تميز وتفهم أين تكمن توجهاتنا ومصالحنا المشتركة. والذين يمثلون بيننا بلدانا صغيرة يراودهم الشعور بأن هذا المنتدى مكان تتباحث فيه الأمم الكبيرة شرور العالم بينما نحن البلدان الصغيرة يتعين علينا أن نُبقي على تركيزنا منصبا على المسائل والمواضيع المتعلقة بنا وبمناطقنا حصراً، كما لو كان التباحث في المسائل العالمية المتشابكة ينم عن الغرور والأفضل تركها للذين يملكون القوة لفعل شيء حيالها.

اليوم يصادف الذكرى السنوية العاشرة لي هنا، وأجازف بحرق القواعد. هذه السنة ضاعفت النكبات المالية من شدة الكوارث الاقتصادية والكوارث الطبيعية، وأصبح واضحاً جداً أن المشاكل والتحديات المشتركة، رغم أنها تهددنا جميعاً بالتساوي، فإن ضررها علينا ليس متساوياً. فالأمم الصغيرة، التي لا تملك إلا قلة من كل شيء - التنوع والموارد والقدرة على المناورة والوسائل والخيارات - تتعرض لمخاطر أعظم وإمكانية أكبر للتعرض للأذى من الأمم التي لديها مساحات أكبر وسكان أكثر وإمكانات أعظم.

ومن أجل وضع نهاية للأنشطة الإجرامية التي تمثلت في الاستعباد العنصري، يتعين علينا كذلك أن نحقق الإنصاف في عملية التحرر. ومعالجة المسألة الخلافية المتمثلة في التعويضات أساسية من أجل تحقيق تلك الأهداف. وهذه ليست المرة الأولى التي تجري فيها مناقشة التعويضات أو تتخذ فيها قرارات. ففي القرن التاسع عشر وافق الأوروبيون ونفذوا أشكالاً متعددة من التعويضات.

وخلال إلقاء محاضرة ويلبيرفورس في المملكة المتحدة في وقت سابق من هذا العام، اقترح رئيس وزرائنا آرثور إنشاء صندوق وليام ويلبيرفورس للتعليم. وتشجع بربادوس جميع البلدان التي شاركت في تلك الممارسة الظالمة وجنت منها الفوائد أن تدعم تلك المبادرة الهامة. وهذا العمل سيكون تكريماً للشجاعة والمعتقدات الأخلاقية لكل أولئك الذين قاموا بحملات لا تكل من أجل إنهاء تجارة الرقيق والرق، وفي الوقت ذاته دعموا التجربة المتطورة على الدوام في العلاقات الإنسانية المتمثلة في التعددية العرقية للمجتمعات الكاريبية.

إن النهج المتعدد الأطراف في العلاقات الدولية هو الوسيلة المثلى لدى البلدان من أجل المعالجة الكاملة والفعالة لمشاكل العالم الملحة. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن ضمان إصلاح وتنشيط هذه المنظمة، التي هي مركز التعددية، لجعلها أكثر خضوعاً للمساءلة - أداة شفافة وفعالة - لخدمة جهود التنمية لكل أعضائها.

والتنمية هي مفتاح السلم والأمن الدوليين المستدامين. وفي مسعانا لوضع التنمية على رأس جدول الأعمال العالمي، يجب التأكد من توفير التمويل الكافي للأمم المتحدة لكي تلي احتياجات أفقر وأضعف الناس بيننا، ولدعم تطلعات البلدان النامية المتوسطة الدخل وتسهيل الانتقال إلى مركز البلد المتقدم النمو للمرشحين لهذا

وحيثما تعتمد التنمية على غياب الأحوال الجوية السيئة والمرض والحرب، وحيثما تكون إمكانية درء اثنين على الأقل من الشرور الثلاثة تلك بيد الذين يملكون القدرة على تحقيق السلام والشفاء، فإننا في البلدان النامية نتحسس الخطر ونشعر بقلّة الحيلة.

وحيثما لا يكون نزع السلاح والحد من الأسلحة أدواتين للسلام والأمن، ويصبحان بدلا من ذلك وسيلة لجني المغام السياسية، فإننا في البلدان الصغيرة نضطر إلى اللجوء إلى وسائلنا الخاصة للحماية الذاتية. وبعبارة أخرى، نصبح جزءا من المشكلة، لأن الحل ليس بسيطا ولا منظورا.

أخيرا، حينما تصبح "دارفور" مصطلحا لليأس، فإننا نحن الأمم الصغيرة في العالم ندرك أن القوة قد حلت محل المسؤولية. إن اللغة الغالبة لحقوق الإنسان لا تعوض ولن تعوض عن الافتقار إلى الإرادة السياسية للتصرف. إن الإبادة يجب منعها، لا الاحتفال بذكرها.

إننا نجد، جيلا بعد جيل، أماكن جديدة للتسامح الإنساني المقرف مع المكاييد اللإنسانية، ونقرأ أسماء أماكن للقتل بالجملة والمجازر للذين ينتمون إلى ففة أو طائفة أو عرق أو دين. فبالنسبة لأرمينيا كانت، طيلة ١٠٠ سنة، صحراء دير الزور؛ وبالنسبة للجيل التالي، كانت أوشفتز؛ وفيما بعد كانت حقول القتل في كمبوديا؛ وفي وقت أقرب، كانت رواندا. ولو كان كل اسم من تلك الأسماء مقرونا بلفظة "الإبادة"، يشير إلى وجود الجهل واليأس والتستر على جرائم الحرب، فإن "دارفور" اليوم مرادف للانتهازية والتهرب ومصدر ضيق بسيط. إن لفظة "دارفور" مرادفة لوصمة العار.

ندائي إلى المجتمع الدولي هو، باسم البلدان الصغيرة، أن يتناول كلا من هذه المسائل بمفردها استنادا إلى أهميتها، وليس باعتبارها قطعة من لغز عالمي معقد. فحينما يتصاعد

وفي ذات الوقت تتصف المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة - مثل السلام والأمن، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والمخدرات، والجريمة، والإرهاب الدولي - بأنها لا تعرف الحدود ولا قِبَل لأي منا بمفرده أن يتصدى لها إذا أردنا أن نجد حلولاً فعالة. إن إيجاد الحلول لهذه المشاكل يخدم مصلحتنا نحن، لأنها مسائل تؤذي الإنسانية جمعاء. وبما أن هذه المشاكل لا يمكن حسمها داخل حدودنا نحن، فلا أحد يملك حق التنصل من المسؤولية عن العواقب ولا ترف الاختيار في فعل ذلك.

فحينما تدفع سوق المضاربة بأسعار النفط عاليا إلى ٨٠ دولارا، فإن البلدان الصغيرة التي ليس لديها سوى احتياطات محدودة هي التي تتحمل أشد الضرر، بينما البلدان الكبيرة ذات النهمة الكبيرة إلى الوقود تعقد أحيانا صفقات بشأن مسائل الطاقة لا تتسق مع سياساتها. ونضطر نحن أيضا إلى فعل ذلك لأن أمن الطاقة ليس مسألة حسابية عالمية؛ إنه مسألة حياة أو موت.

وحيثما يتسبب تغير المناخ في تغييرات خطيرة في البيئة، فإن ذلك يكفي للتسبب بسرعة في تواتر الجفاف الطويل الأمد، أو هطول أمطار غزيرة بما يؤذي الزراعة ويلحق الضرر بالاقتصاد، أو ارتفاع مستويات البحر لتصل إلى مدننا. إلا أننا لا نملك المجال ولا التنوع للتغلب عليها ولا للتكيف معها.

حينما يكون من الأخبار الجديرة بالبحث أن لا تكون هناك انفجارات في العراق، وحينما تكون النكبات اليومية شائعة، فإننا في البلدان الصغيرة يبدأ الشعور يراودنا بأننا معرضون للخطر وقدرنا مرهون بإرادة وقدرة أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، ومرهون، وهذا أهم، بنسبة تحملهم أعمال عنف وإذلال بعيدة عنهم.

المتحدة ليست المكان الذي ينبغي معالجته فيه، لأن تلك المسألة تعالج في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يضاف إلى ذلك أن كاراباخ ليست صراعا جامدا. إننا نتفاوض مع أذربيجان ونتقدم قليلا صوب الحل.

ثانيا، في هذا الوقت، حدث تطور في العملية. لدينا وثيقة متوازنة متينة في أيدينا لا تعالج المسائل الصميمة فحسب بل أيضا المسائل المترتبة عليها، وإن المجموعتين تشكلان حلا معقولا.

ثالثا، يكمن في لب عمليتنا حق الشعوب في تقرير المصير. بل إن شعب كاراباخ لا يريد أكثر من التمتع بحقه ذلك. إنهم يريدون أ، يعيشوا في سلام وأمن على أراضيهم. وبعبارة أخرى، إنهم يودون أن يمارسوا نفس الحق الذي مارسه كل أمة في هذه القاعة في وقت ما من تاريخها.

ولدى الحديث عن الصراع، نتابع أيضا عن كذب الأحداث في كوسوفو. إننا نسمع صوت المجتمع الدولي عاليا وواضحا عندما يقول إن كوسوفو لن تشكل سابقة للصراعات الأخرى. إننا لا نريد أن نجعل من كوسوفو سابقة لصراعاتنا، لأن ذلك يتناقض مع مبادئنا نحن بأن كل الصراعات متباينة. ولكننا، في الوقت ذاته، لن نقبل ولا نتفهم المنطق العكسي، الذي يقضي بأنه، بما أن كوسوفو مُنحت استقلالها، فإن الشعوب الأخرى لا يجوز أن تتمتع بتقرير المصير. لا أحد يمكنه أن يفرض علينا أنه توجد حصص بالنسبة إلى التمتع بالتححر والحرية.

إن استعداد الأمم الصغيرة للانخراط في العمليات العالمية وتفهمها لها ومشاركتها فيها لا يجوز، في نهاية المطاف، أن تكون بديلا لما يمكن أن تفعله الدول الكبرى ذات القدرات الأعظم والإرادة السياسية للتصرف. ففي عصر الانفتاح والاشتمالية هذا لا يوجد مجال لأدوات الإكراه والإقصاء القديمة. وبدلا من ذلك، نحتاج إلى

التوتر بين الدول ذات النفوذ العالمي، فإنه يؤدي إلى الاستقطاب، وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من إمكانيات الأمم الصغيرة لتنفيذ سياسات التكامل والتوازن المرسومة بجهد جهيد. إن قدرتنا على الانضمام إلى العمل كطرف تتضاءل.

سمحوا لي أن أؤكد على ما لا يحتاج إلى تأكيد: إننا نعوّل على تمتع الدول الكبرى في المجتمع الدولي برغبة في طرح خلافاتها جانبا ومحاولة تناول هذه المسائل بصورة جماعية. كما نتوقع أن نتفهم بوضوح أن قدرتها ونفوذها لا يجعلها محصنة من عواقب العمليات والمشاكل التي تعصف بنا.

في الشهر الماضي احتفلت أرمينيا بالذكرى السنوية السادسة عشرة لاستقلالها. وأثناء هذه الفترة صمدنا أمام بحر التغيرات التي اكتسحتها في عمليات إقليمية وعالمية تؤثر علينا في حياتنا اليومية. غير أننا لا يمكننا أن نفخر إلا بما حققناه أثناء الفترة نفسها: اقتصاد مفتوح متنوع، ونمو عال، ونظم مالية قوية، فضلا عن انتخابات محسنة، ومؤسسات حكومية قوية وسكان يزداد إدراكهم باستمرار لحقوقهم. وهذا كله يعطينا الثقة والعزيمة على معالجة العلل الأخرى التي تواجه مجتمعنا - نمو غير متسق، ومعدل فقر مرتفع، وأحجور منخفضة - وعلى تقوية مؤسساتنا الإنسانية وترسيخ تجربتنا مع الديمقراطية.

لقد حققنا كل هذا في ظل ظروف صعبة. فما زلنا في صراع لم يحسم مع جارا؛ وثمة قيود مصطنعة على قدرة أرمينيا على التصرف؛ وإن التعاون الإقليمي معدوم.

إن جدول أعمال الجمعية العامة في هذه السنة يتضمن بندا عن الصراعات المطولة. والجمع بين كل تلك الصراعات في خليط واحد إنما هو نهج معيب أصلا. فصراعنا نحن في ناغورني كاراباخ لا محل له تحت ذلك البند. إن الأمم

والذين شهدوا كيف استقبل الإثيوبيون من كل مناحي الحياة الألفية الإثيوبية الجديدة لا يمكن لهم إلا أن يلاحظوا الروح الجديدة السائدة في البلد. هذه هي روح التحديد والالتزام بالوقوف في صف واحد من أجل مستقبل أفضل لبلدنا. لقد استقبل كل الإثيوبيين الألفية الجديدة بوعده بئذ المزيد في سبيل الوثام الوطني وفي سبيل السلام الدائم والاستقرار ومن أجل دحر الفقر الذي أصبح الصفة الشائعة للبلد في العقود الأخيرة.

قبل ألفي سنة كانت إثيوبيا موطننا للحضارات العظيمة للعالم، في أكسوم. وقبل ألف سنة كان لدينا اثنان من أعظم مواقع العالم التراثية. الأول هو مدينة هرار، رابع أقدس مدينة في الإسلام، ومن محاسن الصدفة أنها أيضا تحتفل بألفيتها هذه السنة. والثاني هو مدينة الكنائس التي بناها لالبيلا، القديس والقس والإمبراطور، في المدينة التي لا تزال تحمل نفس الاسم حتى اليوم.

لكن حظوظ إثيوبيا بدأت تتغير، ابتداء من النصف الثاني من الألفية الأخيرة. ورغم أن إثيوبيا خرجت حية من الحقبة الاستعمارية، وكانت نموذجاً لعظمة الماضي الأفريقي، فإنها لسوء الحظ أصبحت رمزا لما اتسم به تاريخ أفريقيا الحديث من فقر وموت وعوز.

ورغم التحديات المنيع التي واجهناها، بدأ كل ذلك يتغير في العقد الأخير. فصورة اليأس والإحباط الناجمين من قلة الثقة بالمستقبل لم تعد صورة معبرة عن الواقع في إثيوبيا. هذا هو ربما التفسير المناسب للشعور بالحياة والبهجة المنتشر في كل قطاعات المجتمع الإثيوبي في استقبال الألفية الجديدة. ثم توافقت وطني في الآراء جديد وقوي يجري خلقه في إثيوبيا اليوم. إنه توافق آراء حول الإيمان والتصميم على جعل افتتاح ألفيتنا الثالثة رمزا للنهضة الإثيوبية.

الأدوات الجديدة، أدوات الحلول التوفيقية وتوافق الآراء، ليتسنى لنا إحراز هدف الإنسانية الدائم في العيش في سلام ورخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن

لمعالي السيد صيوم مسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

السيد مسفين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي، السيد الرئيس، بتهنئتك. بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أن أطمئنكم على التعاون الكامل لبلدي في اضطلاعكم بالمسؤوليات التي أنيطت بكم. ولا يراودني شك بأن هذه الجمعية ستستفيد من خبرتكم الشخصية والمهنية على حد سواء. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأثني على الرئيسة السابقة، السفيرة هيا راشد آل - خليفة، على مساهماتها التي لا تقدر بثمن وعلى قيادتها الحكيمة للجمعية في الدورة السابقة.

كما أود أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام بان كي - مون. إنه منخرط بالعمل تماما، وقد حقق بالفعل بداية ممتازة في الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات العالمية منذ توليه المنصب قبل عام. لذلك أود بهذه المناسبة أن أشدد على التزام إثيوبيا الثابت بالتعاون بكل طريقة لمساعدته في مساعيه الصعبة.

قبل ثلاثة أسابيع فقط بدأت إثيوبيا ألفيتها الثالثة. وقد اعترفت هذه الجمعية بالألفية الإثيوبية كحدث عالمي. ففي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ اعتمدت الجمعية القرار ٢٧٠/٦١، الذي كرس السنة من ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عام الألفية الإثيوبية. وإن جمعية الاتحاد الأفريقي أعلنت أيضا الألفية الإثيوبية جزءا من التراث الأفريقي ومناسبة فريدة. إننا نشكركم جميعا على ذلك التشريف والتعبير عن التضامن.

١٩ في المائة. وبدأنا في ضمان أن يكون التعليم المتوفر حسن الجودة حقا.

وأزمننا أنفسنا كذلك بالاستدامة البيئية على نحو ملموس. وقد أكدت احتفالاتنا بالألفية الإثيوبية الجديدة والاستعدادات لها على التعابير الملموسة عن هذا الالتزام. فشعار "شجرتان لعام ٢٠٠٠" يلقي استجابة متحمسة في جميع أنحاء البلاد. وأدى هذا الحماس الشعبي إلى التعجيل بعملية كانت قد بدأت من قبل ووصلت ذروتها بعد ثلاثة أو أربعة أشهر فقط بافتتاح الألفية الجديدة وغرس ما يقارب من بليون شجرة. وسوف تتواصل هذه العملية طوال العام وما بعده.

كما أننا لا نتجاهل شبح ارتفاع درجة حرارة العالم وخطر تغير المناخ. وإن أفريقيا ضعيفة بصورة خاصة إزاء آثار تغير المناخ: فكثيرون جدا منا يعيشون على الهامش حيث أدى تغير في المناخ قد يعني الفرق بين الغذاء الكافي والجماعة، والحياة والموت. وهذا تحد عالمي وبمحااجة إلى رد عالمي.

لكن لا ينبغي الانتقاص ببساطة من ضرورة التنمية الاقتصادية العاجلة في بلدان مثل إثيوبيا، وفي أفريقيا ككل، لنتمكن من عكس هذا الوضع المناخي الخطير الذي لسنا مسؤولين عن وجوده. ومع ذلك، من المفروض أن نضمن، قدر الإمكان، من خلال التعاون الدولي الفعال أن تكون العملية الإنمائية في بلدان مثل إثيوبيا غير مضرّة بالبيئة.

وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح البرازيل عقد مؤتمر جديد للأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في عام ٢٠١٢. ونقدر أيضا التزام الاتحاد الأوروبي بزيادة تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة ووضع سياسات بشأن الطاقة أكثر مسؤولية واستدامة. ونؤيد دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح الإطار المؤسسي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة.

التفاؤل الطاعني ذلك، الذي تحلى به كل الإثيوبيين لدى افتتاح الألفية الجديدة يتركز على أسس ملموسة. إن الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إثيوبيا ما فتئت تتغير عبر العقد الأخير. وقد دأبنا على تحقيق تقدم ملموس. لكننا نرى كثيرين ينتقصون من منجزاتنا. هؤلاء أناس غير إثيوبيين عقدوا العزم على تقويض التقدم الذي نحققه في كل المجالات. وتشمل محاولاتهم جهودا لتقويض الوحدة الوطنية والتدخل في كل كبيرة وصغيرة في الشؤون الداخلية لإثيوبيا. لقد شهدنا ذلك كثيرا، حتى في الأيام القليلة الماضية.

إلا أننا، رغم كل ذلك، ما زلنا نصنع التقدم. ففي خمس سنوات متتالية بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١٠ في المائة. وبلغ نمو الدخل الفردي ما يقرب من ٨ في المائة في السنوات السبع الأخيرة.

وقد يكون أكثر أهمية، من حيث التقدم الذي حققناه لتغيير الأحوال المعيشية لسكاننا، التقدم الذي سجلناه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فنحن على الطريق صوب توفير العناية الصحية الأولية للجميع بحلول عام ٢٠١٠. وقطعنا شوطا طويلا صوب تحقيق الأهداف المحددة لتخفيض وفيات الرضع والأمهات قبل عام ٢٠١٥ بوقت طويل. وحققنا تقدما كبيرا في محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا والأمراض الأخرى. وقد استطعنا وقف انتشار مرض فقدان المناعة المكتسب، (الإيدز)، وجعله مستقرا وتخفيض معدلات الإصابة بالملاريا.

وما حققناه في مجال التعليم هو إنجاز كبير. وليس هناك شك في أننا سوف نحقق التعليم للجميع بحلول العام ٢٠٠٥. فلقد بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩١,٦ في المائة. بينما كانت النسبة قبل ست عشرة سنة

مناخ إقليمي موات لإعادة إنعاش منطقتنا وأنفسنا. فليس انعدام الصراع والنزاع فحسب، ولكن حقيقة السلام والتعاون، هي التي نعلم أنها ضرورة مطلقة. ولولا ذلك لا يمكن أن نحقق أهدافنا، سواء في إثيوبيا أو في منطقتنا أو في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع من ساعدونا على إحراز التقدم الذي حققناه خلال العقد الماضي. فهناك من ثابروا في دعمهم لمساعيها ووقفوا معنا في السراء والضراء. ونحن مدينون لهم. وواجبنا أن نكون مخلصين للمبادئ التي تركز عليها تلك التعابير عن التضامن.

إن إثيوبيا وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، سوف تظل مكرسة للتعددية والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة. ولذا، أود، في الختام، أن أؤكد من جديد، مرة أخرى، على استعدادنا للتعاون بشكل كامل ودون شروط مع الأمين العام في كل المجالات التي يحتاج فيها إلى إسهامنا وأن نسعى لصداقة جميع الأمم انسجاما مع روح ألفتينا الجديدة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد عبد العزيز (مصر).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لام أكول أجاوين، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد أجاوين (السودان): يطيب لي استهلالا أن أنقل إليكم وللجمع الكريم من رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود تحيات فخامة السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير والذي حالت ظروف غير منظورة دون حضوره للمشاركة في أعمال هذه الدورة الهامة.

كما يسعدني أن أهنئكم بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية الثانية والستين، وإننا

إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته إثيوبيا خلال العقد الماضي قد تأكد بدون شك من التقدم الملموس الذي أجزناه في بناء مؤسساتنا الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، ندخل الألفية الإثيوبية الجديدة بالتزام أكبر ومتجدد بتعميق العملية الديمقراطية في إثيوبيا وتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل بين الناس. وتسود هذه الروح الجديدة من التسامح والحوار والشمول والالتزام بالسلام في أوساط شعبنا.

إن تعميق التجربة الديمقراطية في بلدنا ومراعاة سيادة القانون وعد يقطعه على نفسه كل إثيوبي ونحن ندخل ألفتينا الجديدة. ويقوم هذا الالتزام على الاقتناع بأن السلام الدائم في بلدنا والتحقيق الناجح لأهدافنا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لن يتسنى إلا إذا نجحنا في تحقيق تطلعات شعبنا الديمقراطية. ونحث من يرغبون التدخل في شؤوننا الداخلية على أن يتذكروا أنهم سيكونون مسؤولين عن أعمالهم وعليهم أن يكفوا عن البحث عن حصان طروادة في مجتمعنا.

إن روح الألفية الإثيوبية الجديدة تلك نفسها هي التي ينبغي أن توجه سياستنا الخارجية. ولقد عملنا خلال العقد ونصف العقد الماضي بحسن نية لتحقيق السلام في منطقتنا. ونحن أكثر استعدادا مما مضى لنسهم، وبروح ألفتينا الجديدة، بنصيبنا في تحقيق السلام والتفاهم بين الشعوب والبلدان، وبشكل خاص في المنطقة دون الإقليمية التي ننتمي إليها.

وندرک تمام الإدراك أن أساس النهضة الإثيوبية، التي نلتزم بها في ألفتينا الجديدة، لا يقتصر على ما يمكن فعله داخل إثيوبيا وحدها. وتمشيا مع الروح الجديدة ومن أجل النجاح في إنعاش إثيوبيا نشعر بأن من واجبنا أن نمد يد الصداقة إلى الجميع، القريب والبعيد، الذين يرون حكمة في التجاوب الإيجابي على هذه اللفتة. إننا ندرک الحاجة إلى

الانتخابات وحقوق الإنسان مع نهاية هذا العام، عندما يعود المجلس إلى الانعقاد خلال تشرين الأول/أكتوبر الحالي.

إن هناك بعض القضايا العالقة، وهي الآن محل الحوار والتشاور من خلال لجان مشتركة بين شريكي الاتفاق وأطراف حكومة الوحدة الوطنية، ونأمل أن يتم تجاوزها قريباً، خاصة بعد التزام الشريكين تماماً بذلك. وفوق هذا وذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الأمن والاستقرار يعمان الآن جنوب السودان والمناطق التي شملها اتفاق السلام الشامل، وهذا دون شك أهم إنجاز للاتفاق، لأنه يوفر الأرضية الضرورية لتطبيق البنود الأخرى.

إن بلادي، إذ تؤكد التزامها وتمسكها باتفاق السلام نصاً وروحاً، وتمضي قدماً في تطبيقه بإيمان صادق وإرادة قوية، فإنها تتطلع إلى المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته تجاه مستحقات السلام بدءاً بالتزامات أوغندا، والإعفاء الكامل من الديون الخارجية لدى مؤسسات التمويل، ورفع القيود والعقوبات الاقتصادية الأحادية التي تعيق جهود الإعمار والتنمية، بل تعيق مقاصد وجهود تنفيذ اتفاق السلام الشامل نفسه، وذلك حتى يتسنى للبلاد مواجهة أعباء البناء والإعمار والتنمية. فالسلام والتنمية صنوان لا يمكن وجود أحدهما دون الآخر. لذلك، فإن المواطن السوداني يتطلع إلى حني ثمار السلام من تنمية وإعادة بناء، فما أحرانا جميعاً أن نوفر له ذلك.

لقد تواصلت بكل عزم مسيرة السلام في بلادي بتوقيع اتفاق أبوجا للسلام في دارفور برعاية كريمة من الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو الماضي. وشكل الاتفاق، وبعتراف المجتمع الذي شارك بفعالية في صنعه، نقلة كبرى تجاه سلام واستقرار ونماء دارفور عبر التفاوض. كما شرعنا في تنفيذ الاتفاق من خلال محاوره المختلفة. ففي جانب اقتسام السلطة والمشاركة، تم إنشاء سلطة دارفور الانتقالية

لعل ثقة بأن خبرتكم الثرية ومهنتكم العالية سوف تقود مداولاتنا لما نصبو إليه جميعاً من نتائج إيجابية. ونحیی كذلك سلفكم الشیخة هیما راشد آل خلیفة للجهود المقدرة التي اضطلعت بها خلال أعمال الدورة المنصرمة.

لا يفوتني كذلك أن أغتنم هذه السانحة لأقدم مجدداً بأحر التهاني للسيد بان كي - مون لتوليّه قيادة هذه المنظمة، ونحن على يقين بأنه سوف يسهم بصورة بناءة في تفعيل دور الأمم المتحدة، وصيانة ميثاقها وخدمة دولها الأعضاء في إطار من الاحترام والشفافية، وتمكين الأمم المتحدة من مواجهة الصعوبات الماثلة خلال هذه الفترة الحرجة من تطور العلاقات الدولية والتي يواجه فيها المجتمع الدولي تحديات هائلة ومصيرية في مختلف المجالات.

لقد أعلن رئيس الجمهورية أمامكم في العام الماضي من على هذا المنبر أن السلام في بلادنا لم يعد حلمًا، بل واقعًا معاشًا وخيارًا استراتيجيًا لا حياد عنه. ويشرفني اليوم أن أبلغكم بأننا قد واصلنا منذئذ وبكل قوة تفعيل اتفاق السلام الشامل وتنفيذه على الأرض. فقد تم تشكيل جميع الأجهزة والمؤسسات الدستورية اللازمة لتنفيذ الاتفاق. ففي جانب الأجهزة التنفيذية، تم تكوين مؤسسة رئاسة الجمهورية وحكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، وحكومات الولايات. وتشكلت أيضاً الأجهزة التشريعية على المستوى القومي وعلى مستوى الجنوب ومستوى الولايات. أما بالنسبة للقضاء، فقد تم تشكيل المفوضية القضائية وتكوين المحكمة الدستورية، كما تم تكوين حل المفوضيات المنصوص عليها في الاتفاق، مثل مفوضية الدستور والمراجعة والتقييم والبتروال والخدمة المدنية القومية، وحقوق غير المسلمين في العاصمة القومية، ولجنة الحدود بين الشمال والجنوب. وتؤدي كل هذه الأجهزة الآن عملها ومهامها بجد وهمة. وعلى حسب الجدول الزمني لتطبيق اتفاق السلام الشامل، سيتم كذلك تكوين مفوضيتي

زمن طويل عوضاً عن سياسات الضغوط والإكراه، فأمكن التوصل إلى رؤية ارتضتها الأطراف كافة، كان من شأنها الدفع بقضية دارفور إلى مرحلة جيدة أساسها التفرغ لجهود الحل السلمي وضم الحركات غير الموقّعة على اتفاق أبوجا.

إن بلادي تؤمن إيماناً قاطعاً بأن حل مسألة دارفور ينبغي أن يكون سياسياً وعبر التفاوض. وعليه، فإننا نرى أهمية إيلاء العملية السياسية والتفاوضية الأولوية القصوى، وهو أمر أكد عليه سلفاً اجتماع أديس أبابا رفيع المستوى الذي سبقت الإشارة إليه. وأود هنا أن أؤكد مجدداً تأييد بلادي ودعمها الكامل للمبادرة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تحت إشراف مبعوثي المنظمين، يان إلياسون وسالم أحمد سالم. ونؤكد مرة أخرى استعدادنا التام لمباحثات السلام المرتقبة في الجماهيرية الليبية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر الحالي.

إننا ندعو من على هذا المنبر كل الحركات المتمردة بدارفور إلى الإسراع للحاق بركب السلام ووقف العدائيات فوراً، تجاوباً مع الدعوات المتكررة لحكومة السودان. وإذا كانت حكومتي قد أعلنت بحزم اعتزامها وقف إطلاق النار من طرف واحد مع بدء مباحثات السلام في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر الحالي، فإننا نرجو أن تتجاوب الفصائل المسلحة الأخرى وصولاً إلى وقف دائم ومراقب لإطلاق النار مع بداية المفاوضات. كما نطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات صارمة تجاه من يرفض المشاركة في مباحثات السلام أو يعيقها. ونطالب كذلك بعض القوى الدولية التي تستضيف بعض قادة هذه الفصائل بإثبات مصداقيتها من خلال حملهم على المشاركة في مباحثات ليبيا التي أوضح اجتماع نيويورك الرفيع المستوى في ١١ أيلول/سبتمبر الحالي وجوب جعلها حاسمة ونهائية.

وإنفاذ جوانب التعيينات في المواقع التشريعية والتنفيذية المختلفة لأبناء دارفور في مستويات الحكم كافة، وفقاً لبنود الاتفاق. كما تم إنشاء الهياكل والآليات المنصوص عليها في محور اقتسام السلطة والثروة، وفي محور الترتيبات الأمنية، وخاصة وقف إطلاق النار في وفاء كامل لذلك مع الشركاء الموقعين على الاتفاق.

وفيما يتصل بالوضع الإنساني، ظلت البلاد ملتزمة تماماً بانسياب الإغاثة للمتضررين دون عوائق وتسهيل حركة المنظمات الإنسانية في دارفور. وتُوج ذلك عبر اتفاق تسهيل العمل الإنساني الذي وقّعناه مع الأمم المتحدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، ويجري العمل على إحكام تنفيذه من خلال آلية مشتركة تضم الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية. ويشهد الوضع الإنساني تحسناً واضحاً تؤكد جميع المؤشرات الصحية والإنسانية، ويدعمه خلو دارفور من الأوبئة أو أي مجامعات أو نقص في الطعام مع تقدم مؤشرات التغذية على نحو إيجابي يتفوق على الحالة في عدد من الولايات داخل القطر. كما تشهد حركة العائدين من نازحين ولاجئين إلى قراهم على هذا التحسن. وقد شاهد السيد الأمين العام بنفسه قوافل العودة تلك إبان زيارته للسودان مؤخراً.

ولحراسة السلام وتعزيزه، تواصلت جهود السودان مع الأمم المتحدة لتعزيز عمل بعثة الاتحاد الأفريقي بدارفور عبر خطة الدعم المرحلي التي اختطتها اجتماع أديس أبابا الرفيع المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والتي تضمنت حزمي الدعم الخفيف والثقيل تقود إلى العملية المختلطة التي اعتمدها مجلس الأمن وفقاً لقراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي أعلنت بلادنا التزامها الكامل بنصه وروحه. وما كان لهذا التقدم على كافة المحاور السياسية والإنسانية وحفظ السلام أن يحدث لولا انتهاج الأمم المتحدة والجهات الدولية ذات الصلة لنهج الحوار الذي ما فتئنا ندعو إليه منذ

وفاعلة مثل الأمم المتحدة. وإذا كانت هذه المنظمة معنية بتعزيز عملها الجماعي، وابتداع المبادرات الخلاقة التي تتواكب مع التحديات المختلفة سالفة الذكر، فإننا ننظر باهتمام كبير إلى الاهتمام الذي بدأت توليه للتغير المناخي والتدهور البيئي، على النحو الذي عبرت عنه المداولات على مستوى رؤساء الدول والحكومات، التي واكبت افتتاح أعمال هذه الدورة.

والتغير المناخي والتدهور البيئي سببان رئيسيان للتراعات في أنحاء متعددة من القارة، ومن بينها بلادي، على النحو الوارد في التقرير المتكامل الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخرا، والذي بين التحديات الخطيرة التي يواجهها العالم جراء هذه الظاهرة، مما يحتم توظيف جهودنا وقدراتنا المشتركة للعمل المتضافر لإنقاذ كوكبنا والحفاظ عليه في الحاضر ولأجيال المستقبل. وإننا ندرك جميعا أن مواجهة تغير المناخ ينبغي أن تتم من خلال توفير متطلبات التنمية المستدامة بأركانها الثلاثة: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. والسودان، بوصفه طرفا في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ منذ عام ١٩٩٣، فإنه يحدد التزامه بالتعاون المشترك للوصول إلى إجماع دولي ونظام أكثر فعالية لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، في مؤتمر الأطراف الثالث عشر للاتفاقية الدولية للتغير المناخي، المزمع عقده في بالي - إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ويدعو إلى أن تتضمن الاتفاقية الجديدة التزامات أكثر صرامة تستند إلى مبدأ ريو الخاص بالمسؤوليات المشتركة والتمايز، مع مراعاة احتياجات الدول النامية، لا سيما أكثرها ضعفا. وفي هذا الإطار، يرى بلدي وجوب أن تفي الدول المتقدمة النمو بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مجالات التنمية وبناء القدرات وتقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية، والأخذ بزمام المبادرة في التصدي لأسباب هذه المشكلة داخل بلدانها.

إن مسألة التنمية وإعادة الإعمار تشكل عاملا أساسيا للاستقرار ودعم جهود الحل السياسي. وعليه، نرى وجوب إيلاء اهتمام مماثل لمسألة التنمية والإنعاش وإعادة التأهيل والبناء، على النحو الذي أكدته قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). كما نتطلع إلى أن يستكمل المجتمع الدولي جهوده الجارية لعقد المؤتمر الدولي لإعادة إعمار دارفور، الذي نأمل أن يتم قريبا.

لقد عانت بلادي خلال التطورات المختلفة لقضية دارفور حملة جائرة وظالمة من بعض الدوائر العالمية التي أرادت استغلال أزمة دارفور لخدمة أجندتها ومطامعها ومخططاتها المعروفة. واستهدفت تلك الحملة الشعواء سياسات البلد ومواقفه، وسعت إلى التهويل، وطمس الحقائق، والتجني على مقدرات البلد وإرث شعبه وقيمه وتقاليدته. كما هدفت إلى صرف الانتباه عن معضلات وأزمات دولية وإقليمية أخرى. وإننا نأمل أن تضطلع الأسرة الدولية بمسؤولياتها لخدمة السلام والاستقرار في دارفور، واغتنام السانحة الذهبية التي توفرها محادثات السلام في ليبيا.

إن بلادي التي أكدت التزامها الكامل بأهداف السلام والاستقرار، وتوجت ذلك عمليا بتحقيقها لاتفاق السلام الشامل، لن تتوانى عن بذل كل غال ومرتحص من أجل إحلال السلام والاستقرار والأمن في دارفور، وتعزيز ارتباطها البناء والإيجابي مع الأمم المتحدة. فليس هناك من هو أحرص على حقن الدماء لتحقيق السلام في دارفور من حكومة السودان.

إننا نعيش في عالم تتواتر التحديات وتترابط التهديدات. ولا شك أن الأسرة الدولية على اقتناع الآن، أثر من أي وقت مضى، بأنه لا قيل لنا بمواجهة تلك التحديات، بسرعة إيقاعها وترابط جزئياتها وتعاضم آثارها، إلا في إطار العمل الجماعي الذي تقوده منظمة دولية مقتدرة

المجتمع، بتخفيف حدة الفقر وتحسين خدمات التعليم والصحة، وخاصة رعاية الأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض.

لقد ظل مفهوم حقوق الإنسان إحدى القضايا التي تحظى باهتمام مستمر من الأسرة الدولية، لا لأهمية وحيوية تلك القضايا فحسب، وإنما بالنظر أيضا إلى الانحراف والتسييس المستمرين اللذين لازما بحث هذه القضايا، واتخاذها معبرا لمبارزات وتصفية حسابات سياسية. إن بلدي يرى ضرورة تبني نهج الحوار والتعاون في معالجة قضايا حقوق الإنسان، بدلا من أسلوب توجيه الاتهامات وإصدار الإدانات والتهديد بفرض الجزاءات. ولا بد أيضا من نبذ الانتقائية وازدواجية المعايير عند معالجة القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، لا سيما في مجلس حقوق الإنسان، الذي أكمل عامه التأسيسي باعتماد وثيقة هامة تضع لبنات البناء المؤسسي للمجلس، بما في ذلك تأكيد استقلالية أداء أعضائه، ورصد أوضاع حقوق الإنسان في الدول كافة بدون تمييز. ونرى أن المجلس، باعتماد هذه الوثائق الهامة، يسير في اتجاه تصحيح الممارسات المعيبة التي كانت من سمات لجنة حقوق الإنسان السابقة.

وتأكيدا للالتزام السياسي واهتمام الدولة بفئات المجتمع، ولا سيما الضعيفة منها، كان السودان من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي مجال المرأة، ازداد الاهتمام بالخطط والاستراتيجيات ذات الصلة بالنهوض بالمرأة وتمكينها في المجالات كافة، وذلك اتساقا مع ما ورد في الدستور الانتقالي، وما حواه اتفاق السلام الشامل. وتُوج هذا الاهتمام باعتماد استراتيجية قومية يجري تطبيقها للنهوض بالمرأة وتمكينها في جميع المجالات.

إن الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة، وسيناريوهات الأوضاع التجارية والمالية، تشكل، دون شك، قيда على مسيرة التنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وتندر بأخطار داهية على شعوبها نتيجة لعوامل عديدة. وهذه العوامل تتمثل في قلة تدفقات المساعدات الرسمية، والشروط المحففة للتجارة الدولية، ووضع القيود أمام وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وحصولها على أسعار غير منصفة مقابل سلعها الأساسية المصدرة، وثقل ديونها الخارجية والانعكاسات السلبية عليها جراء عملية العولمة.

وإذا كانت قمة الألفية قد أكدت على الوضع الاستثنائي لأفريقيا وضرورة جعلها أولوية، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون سبّاقة إلى ذلك. وعلى وجه خاص، نأمل أن يتم تعزيز وظيفة المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، وتوفير الموارد الضرورية للمكتب للاضطلاع بواجباته، تعزيزاً لأهداف تركيز الأمم المتحدة على أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز التعاون الدولي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

والسودان يؤكد مجدداً أهمية وحيوية ما تم الاتفاق عليه في إعلان الألفية وتحقيق أهدافه، إلى جانب جدول أعمال التنمية الدولية، مع التأكيد الكامل على حق الدول النامية في تحديد الأولويات دون تقييدها بشروط أو التزامات مسبقة تعيق جهود تنميتها على النحو الذي أكدته اجتماعات قمة الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي استضافها بلدي في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وفي هذا الصدد، أشير إلى أن بلدي بذل جهودا كبيرة تجاه تحقيق تلك الأهداف، وحقق تقدما ملحوظا في مجال تنفيذ المشاريع الموجهة إلى القطاعات الضعيفة في

استثناء، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار بصورة تعود بالنفع والخير على شعوب المنطقة كافة.

لقد فاقمت التطورات في العراق حالة التدهور التي تعانيها منطقة الشرق الأوسط. ووتيرة العنف المتصاعد في العراق، وتدهور الوضع الأمني يَحْتِمَانِ عَلَيْنَا أَنْ نَتَعَاوَنَ جَمِيعًا لمساعدة شعب العراق على تجاوز محتته. ويمكن تحقيق ذلك باحترام الإرادة الحرة للشعب العراقي والحفاظ على وحدته وسيادته الوطنية ووضع جدول زمني لخروج الاحتلال من العراق.

إن بلادنا قد أعربت مراراً عن إدانتها للإرهاب بجميع صورته وأشكاله ومظاهره، وتأييدها لجميع القرارات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمسألة الإرهاب، بل وتعاونها مع المجتمع الدولي في تنفيذ تلك القرارات. إلا أن استئصال الإرهاب يستوجب معالجة الأسباب المؤدية إليه، وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة التي اعتمدها.

أحتم بالتأكيد على أن استمرار الأمم المتحدة في أداء الدور المنوط بها يفرض علينا مسؤولية جماعية تركز على إرادة صلبة لجعل المنظمة إطاراً جامعاً للجهد الدولي المشترك، وللتعامل الفعّال والفوري مع القضايا والمشكلات العالمية، والتنسيق الضروري مع المنظمات الإقليمية في إطار ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع إلى العمل معاً على تعميق التعاون الدولي متعدد الأطراف، وإعلاء المصلحة الجماعية فوق المصالح الذاتية الضيقة. وتأمل بلادنا، التي يمثل هذا العام الذكرى السنوية الحادية والخمسين لانضمامها إلى الأمم المتحدة، أن تكون مداولات هذه الدورة علامة فارقة على طريق تحقيق هذه الغايات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماركو هاييسيكو، وزير خارجية جمهورية ناميبيا.

ولئن سلفت الإشارة إلى ما يُرْتَجَى من أهداف حتمت قيام مجلس حقوق الإنسان على خلفية تجربة لجنة حقوق الإنسان، فإن جهود إصلاح المؤسسات الدولية يصبح عديم المحتوى بدون إصلاح منظمة الأمم المتحدة، كما أن إصلاح المنظمة لن تُكْفَلَ له الفعالية المطلوبة والتنفيذ بدون إصلاح مجلس الأمن. وإننا إذ نثمن الجهود التي بذلت خلال الفترة المنصرمة لبحث المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن وتعزيز فعالية الجمعية العامة، فإنه من المهم ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق الغايات المتبتغاة والتوصل إلى التفاهات المطلوبة في هذا الإطار. ويجدد السودان التزامه بالموقف الأفريقي الذي نصت عليه وثيقة إيزلوييني، وأكدت عليه مؤتمرات القمة الأفريقية السابقة. فأفريقيا هي القارة الوحيدة التي ليس لها تمثيل دائم في مجلس الأمن مع أن مشاكلها تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من جدول أعماله.

لقد أسهم بقاء القضية الفلسطينية بدون حل، طوال العقود المنصرمة منذ إنشاء الأمم المتحدة، لا في تبديد مصداقية المنظمة فحسب، وإنما أيضاً في استمرار التهديد المستمر للسلام والأمن الدوليين. وبات من الضروري التوصل إلى حل شامل ونهائي وعادل، لا سيما في ظل استمرار المواجهات الدامية بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال الإسرائيلي. والمجتمع الدولي مطالب بإلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، بما في ذلك خريطة الطريق، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ويرتبط بذلك ضرورة تحقيق التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. ونؤكد في هذا المجال أيضاً ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبدون أي

الأعضاء الأخرى على حل هذه المشكلة من خلال تحديد أهداف ملموسة وطموحة يتم تنفيذها خلال فترة زمنية متفق عليها. وعلى جميع البلدان تقع مسؤولية العمل وفقا لقدراتها الذاتية ومسؤولياتها المشتركة والمتفاوتة.

وتود ناميبيا أن ترى عملية إصلاح الأمم المتحدة وقد تسارعت خطواتها. فأهمية وجود أمم متحدة أقوى وفعالة وقادرة على تنفيذ ولايتها أمر لا مبالغة فيه. وسيشمل هذا، في جملة أمور، تنشيط الجمعية العامة وإعادة تأكيد سلطتها باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة.

ويسر ناميبيا تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد أن هذا المجلس في موقع مناسب لوضع جدول أعمال شامل للتنمية والتعامل بفعالية مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحشد الجهود الدولية لحماية البيئة.

ونرى أن يُجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية في تكوينه وفي أساليب عمله. وينبغي أن يكون لجميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها على السواء، مصلحة فيه. وتعرب ناميبيا عن تقديرها للجهود التي بذلتها رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين لدفع عملية الإصلاح قدما للأمام. وللمجلس الأمن أهمية كبرى لأفريقيا، لأن الجزء الأكبر من جدول أعماله حاليا معنى بمسائل السلام والأمن في تلك القارة. ففي عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، كان ٤٢ قرارا من مجموع ٨٧ قرارا اعتمدها مجلس الأمن تعالج أفريقيا. غير أن أفريقيا ليس لها سوى ثلاثة مقاعد غير دائمة في المجلس.

وأود أن أؤكد مجددا دعم ناميبيا القوي للموقف الأفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وفي إعلان سرته. ولا تزال إحدى الأولويات بالنسبة لنا تتمثل في ضرورة أن تكون أفريقيا ممثلة بشكل عادل في المجلس، وأن تتمتع بكل المزايا المتعلقة بالعضوية. لذلك فإن

السيد هايسيكو (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونحن واثقون من أنه سيضطلع بالمسؤولية الرفيعة لمنصبه بما عُرف عنه من الحكمة والمهارة والخبرة.

كما أود أن أثني على السفارة الشيخة هيا راشد آل خليفة، التي أبلت بلاء حسنا في إدارة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، سعادة السيد بان كي - مون، على تناوله للقضايا الشديدة الوطأة التي تواجه البشرية بشجاعة وتصميم.

إن العالم في حاجة إلى أمم متحدة أقوى وإلى تعددية أطراف أكثر فعالية ويمكنها أن تساعد الإنسانية على التصدي في الوقت المناسب وفعاليتها للتحديات العالمية. وناميبيا تعتبر تغير المناخ أحد التحديات الملحة التي تواجه البشرية اليوم. وهناك قدر هائل من الأدلة العلمية تشير إلى الطابع الملح والخطير لتغير المناخ. فتغير المناخ قضية عالمية لها آثار خطيرة على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتغير المناخ أصبح واقعا في يومنا هذا ويؤثر سلبا على حياة الكثير من الناس. وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بتوفير الموارد للبلدان النامية حتى تتكيف مع آثار تغير المناخ. ومن نفس المنطلق، يجب تحديد أهداف إلزامية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ولا تشعر ناميبيا بالارتياح إزاء المعدل الذي يتم به الاستثمار في تطوير مصادر طاقة متجددة ونظيفة. وإني أدعو القطاع الخاص إلى أن يتكاتف مع الحكومات لتطوير واستخدام تكنولوجيات يمكن أن تخفف من آثار تغير المناخ. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، التزام ناميبيا بالعمل مع الدول

والواقع أننا نواجه مشقة شديدة في مجابهة خليط من جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمستويات العالية لانعدام الأمن الغذائي، والفقر على مستوى الأسرة المعيشية. وتتفاقم هذه الحالة من جراء تناقص المعونة الدولية لناميبيا بسبب تصنيفها ضمن بلدان الدخل المتوسط الأدنى. ومرة أخرى أناشد المجتمع الدولي أن يزيد دعمه لناميبيا، بما فيه تمكينها من الوصول للأسواق وإمكانية الحصول على المصادر المالية، في شكل المساعدات الإنمائية الرسمية المحددة الهدف، والقروض التفضيلية، وتدفقات الاستثمارات.

وتشيد ناميبيا بالبيان المشترك الذي اتفق عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بوصفه خطوة على الطريق الصحيح. ومن الضروري زيادة التعاون المنظم والرسمي الطابع بين الهيئتين فيما يتصل بمسألتي السلام والأمن في أفريقيا. وينبغي أن يشمل هذا التعاون أيضا مجالات التمويل والولوجيات والتكنولوجيا والتدريب.

وحق الشعوب في تقرير المصير من حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن المحزن أن الاستعمار، بعد سبع سنوات من بدء القرن الحادي والعشرين، ما زال بيننا، وأنه يشكل تحديا خطيرا لهذه المنظمة وللبنية بصفة عامة. وقد رفع وفدي صوته مرارا في هذه الجمعية مطالبا بإعمال حقوق شعب الصحراء الغربية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، فعلى المجتمع الدولي التزام بمساعدة شعب الصحراء الغربية في سعيه من أجل الحرية والاستقلال. لذلك فإن ناميبيا تدعو للتنفيذ الفوري غير المشروط لخطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة للصحراء الغربية: وجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بهدف إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

التحدي الماثل في المستقبل المباشر هو البدء في عملية تفاوض حكومية دولية حقيقية، مستندة إلى مبدأ العدالة والإنصاف للجميع.

ولا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات المتفق عليها دوليا أمرا محوريا بالنسبة للاستقرار والرخاء الاقتصادي العالمي. وينبغي إيلاء أعلى الأولويات لالتزامنا الجماعي بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة على نطاق عالمي. وأود لذلك أن أعرب عن تقدير وفدي لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧، الذي نجد فيه موجزا مفيدا للغاية لما تحقق حتى الآن.

غير أن القلق يساور ناميبيا لأن النتائج بطيئة ومتفاوتة. ونرجو أن نشدد على ما جاء في الصفحة ٤ من التقرير من أن "الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق من دون اتخاذ إجراءات إضافية متسقة ومواصلتها حتى عام ٢٠١٥". ويلزم أن يفني جميع أصحاب المصلحة بكامل الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في إعلان الألفية وفي إعلانناهم التالية. ومن المهم لذلك أن تعرض الحكومات والمؤسسات في البلدان المتقدمة اقتصاديا قيام شراكة حقيقية بتوفير موارد جديدة وإضافية تتناسب مع الالتزامات المقطوعة تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وتصنف ناميبيا في مصاف البلدان المتوسطة الدخل الدنيا. وترتيبها ١٢٦ من بين ١٧٧ بلدا مدرجة على مؤشر التنمية البشرية، لأنها ما زالت تنوء بتركة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة من ماضيها الاستعماري. وناميبيا من أشد البلدان في العالم من حيث انعدام المساواة في توزيع الدخل والأصول. ورغم ذلك، فقد أحرزت ناميبيا بعض التقدم في توفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الحيوية لمعظم السكان، ونحن سائرون على الدرب المؤدي لتلبية عدد من الأهداف الإنمائية للألفية.

الدورة الثانية والستين. وإنما نتعهد بتقديم دعمنا وتعاوننا الكاملين في سعينا الجماعي المستمر لمواجهة التحديات العديدة التي يواجهها العالم اليوم.

واسمحوا لي أن أحيي سلفكم، الشيخة هيا راشد آل خليفة، لمساهمتها القيادية في عملية إصلاح الأمم المتحدة الراهنة ولثابرتها على تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والتزامها به.

كذلك نتعهد للأمين العام الجديد للمنظمة، معالي السيد بان كي مون، بدعمه في مسعاه لتعزيز المثل التي يجسدها الميثاق وصولاً إلى التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن المشهد الدولي الراهن يحدث بالآثار المدمرة لتغير المناخ، وقد خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى تأكيد أن ظاهرة الاحترار العالمي حقيقة واقعة وترتبط بشكل واضح بالأنشطة البشرية.

سُحّسن آثار تغير المناخ في كل أنحاء العالم، إلا أن وقعها سيكون أسوأ على الدول الصغيرة الضعيفة. إن سورينام دولة ساحلية واطئة، يعيش غالبية سكانها بشكل مكثف في المناطق الساحلية حيث توجد كل الأنشطة الاقتصادية من مصائد أسماك وزراعة وصناعة. لهذا فإن ارتفاع منسوب البحر سيكون كارثة علي بلدنا.

إذا أخذنا في الحسبان المصلحة الوطنية الكامنة في استغلال الموارد الطبيعية فإنه لزام على كل بلد أن يعمل على تحقيق التوازن الأمثل بين التنمية الاقتصادية ومتطلبات الحفاظ على البيئة. ولذلك أعلنت حكومتنا جزءاً كبيراً من أراضينا محمية طبيعية، بما فيها محمية وسط سورينام الطبيعية، التي أدرجتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في قائمة التراث العالمي. وحيث أن أغلب مساحة أراضينا تغطيها الغابات المطيرة الاستوائية فإن

وبالمثل، تشعر ناميبيا بالقلق العميق إزاء استمرار شعب فلسطين في المعاناة تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونرجو التشديد مجدداً على دعمنا الكامل الذي لا لبس فيه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في العودة إلى أرضه. وأجدد نداءنا للأطراف باستئناف عملية السلام على أساس القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية عن مد يد المساعدة في هذه العملية.

ويجدد وفدي نداءه بالوقف غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونرى أن هذا الحصار لا يخالف القانون الدولي فحسب، بل نرى أنه أيضاً بلا مبرر من الوجهة السياسية وغير ديمقراطي. وطابعه المتجاوز للحدود الإقليمية يعوق حرية التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية. ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تصغي لنداء المجتمع الدولي وتنفذ قرارات الجمعية العامة التي تطالب بإنهاء الحصار.

فلنتزم مرة أخرى خلال دورة الجمعية العامة هذه بالتصدي الفعال للتحديات التي نواجهها وبنفاذ البشرية من الكارثة وجعل الأرض مكاناً مشتركاً للجميع، يمكن أن يجيأ فيه الجميع بسلام وأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة ليجيا كراغ - كيتيلديك، وزيرة الخارجية في جمهورية سورينام.

السيدة كراغ - كيتيلديك (سورينام): (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب هذا الجمع اليوم، وباسم حكومة وشعب جمهورية سورينام أقدم التهاني للرئيس كرم على تكليفه بمهمة إدارة أعمال الجمعية العامة خلال هذه

حدير بنا أن نتذكر أن الرق وتجارة الرقيق كانا من أسوأ صور انتهاك حقوق الإنسان في تاريخ البشرية وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار اتساع رقعتهما الجغرافية وطول مدتهما. ونحن هنا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لمبادرة الجماعة الكاريبية لإحياء ذكرى أولئك الذين عانوا ويلاط الرق وتجارة الرقيق.

إن الأمم المتحدة هي المؤسسة العليا لتعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وستواصل سورينام جهودها الرامية إلى تعزيز وتحديث منظومة التعاون المتعدد الأطراف لتمكينها من القيام بالمعالجات الملائمة للمشاكل العالمية في مجالات البيئة والطاقة والمياه والأمن والسلام على سبيل المثال لا الحصر.

وتحترم سورينام قواعد القانون الدولي. وفي هذا السياق تحترم حكومة سورينام فتوى هيئة التحكيم التي أنشئت لترسيم الحدود البحرية بين سورينام وغيانا، عملاً بالملحق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وقد جاءت هذه الفتوى، التي تتطرق أيضاً لمسألة أهلية الهيئة للنظر في دعاوى الطرفين بشأن مطالبتهما البحرية، لتعتمد حداً بحرياً وحيداً بين سورينام وغيانا يختلف عن الحدود التي يطالب بها الطرفان. إن سورينام لسعيدة بأن قواعد القانون الدولي قد حسمت هذا النزاع الذي طال أمده.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي بتحقيق أهداف الأمم المتحدة واحترام ميثاقها وقواعد القانون الدولي بغية المساهمة في إقامة شراكة عالمية حقيقية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد إلمار ممدياروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

سورينام تساهم إلى درجة كبيرة في مكافحة الاحترار العالمي.

بيد أن المخاطر العالمية تستدعي عملاً على الصعيد العالمي. وكلنا مسؤولون عن توفير الحلول الملائمة. لذلك ندعو المجتمع الدولي وشركاءنا في عملية التنمية إلى مضاعفة الجهود والاستمرار في تقديم العون التقني والمالي للدول النامية بغية الحفاظ على البيئة العالمية لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

لا تزال حكومة سورينام عند التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وقد انعكس ذلك على كل سياساتنا. إننا نقبل التحدي الذي يمثله تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل نتعداه إلى الالتزام أمام شعبنا بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في كل أجزاء البلاد، بما فيها المناطق النائية في الداخل التي يقطنها بشكل أساسي السكان الأصليون والمارونيون.

وتولي جمهورية سورينام أهمية قصوى لتشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها تلك التي تتعلق بالسكان الأصليين. وقد انتهزت سورينام المناسبة التاريخية عند اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لتنضم للمجتمع الدولي في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية. وأود هنا أن أشير إلى أن جمهورية سورينام، تقديراً منها لمركز الشعوب الأصلية، قد أعلنت التاسع من آب/أغسطس يوماً دولياً للسكان الأصليين في العالم، وعطلة رسمية في البلاد.

إن مجتمع سورينام، المتعدد الأعراق واللغات والثقافات والمعتقدات الدينية، يهتم اهتماماً عظيماً بالتسامح والاحترام المتبادل وهذا ما يدعوني إلى أن أشيد هنا بالحوار الرفيع المستوى بشأن التعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام الذي سيبدأ غداً.

بمسائل أمن الطاقة. ونحن الأذربيجانيين دأبنا على العمل منذ أكثر من ١٠ سنوات على تعزيز أمن الطاقة لدينا. وعندما بدأنا مشاريعنا للطاقة وتنمية حقول النفط والغاز وبناء الأنابيب ما كنا نتصور أن موارد الطاقة التي نملكها ستكون حاسمة بهذه الدرجة في مساندة قضايا المنافسة الحرة والأسواق الحرة. ولكن حدث أننا بلغنا المرحلة المناسبة ودرجة الاستعداد لتقديم مساهمة هامة في أمن الطاقة العالمي.

إن تفانينا الثابت لسياسة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سمح لنا بتحسين أدائنا الاقتصادي تحسينا كبيرا. وفي العام الماضي حققنا معدل نمو بلغ ٣٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من ٣٥ في المائة في هذا العام. وفي غضون أربع سنوات ارتفعت ميزانية الدولة بأكثر من أربعة أضعاف. وتمكنا من تخفيض معدل البطالة والفقر تخفيضا كبيرا. وإن الزيادة، في دخل السكان والتوفيرات في المؤسسات المالية، التي بلغت بنسبة ٣٦,٨ في المائة، كانت مؤشرا مباشرا على تحسين مستوى المعيشة.

الاستثمارات تظل تؤدي دورا حافزا في مجمل التنمية في بلدي. وفي عام ٢٠٠٧ شهد مستوى الاستثمارات من كل المصادر المالية نموا بنسبة ١٠,٦ في المائة. والأهم من كل ذلك أن حصة الاستثمارات المحلية الحالية، قياسا بالسنوات السابقة، حققت ارتفاعا كبيرا بلغ ٥٠,٨ في المائة، وأن جزءا كبيرا منها يستثمر في القطاع غير النفطي. هذه خطوات مهمة جدا صوب تحقيق هدفنا بتنويع الاقتصاد.

إننا نؤمن بأن استدامة النمو والتنمية في أذربيجان ليست مرهونة فحسب بتوفر الموارد الطبيعية، بل إنها تشهد أيضا على التزام الحكومة وقدرتها على حماية حقوق

السيد ممدياروف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أشرك المتكلمين السابقين في تهنتكم بانتخابكم لهذا المنصب الرفيع، رئيسا للجمعية العامة. وأثق بأنكم ستمضون إلى الأمام حاملين الإرث الذي خلفته سلفكم، الشيخة هيا راشد آل خليفة. كذلك نبعث بتحية حارة للأمين العام، بان كي مون، وهو يبذل الجهود الجبارة لتنشيط منظمتنا.

إننا جميعا نؤمن إيماننا راسخا أن الأمم المتحدة ستصبح منظمة أكثر فعالية في القرن الحادي والعشرين. وإن جدوى هذه المنظمة رهينة إلى حد بعيد بقدرتها على الإصغاء إلى همومنا والتجاوب مع احتياجاتنا.

إن الأمم المتحدة مطالبة بالاستمرار في خدمة مصالح دولها الأعضاء، صغيرها وكبيرها على حد سواء. وينبغي أن ينبنى تعاملنا مع المشكلات التي تعبر الحدود الوطنية على توافق عالمي في الآراء مع الاحتفاظ بالدور الجوهري للأمم المتحدة في الإدارة التعاونية لهذه المشكلات. ينبغي لنا أن نحقق تقدما أكبر وأن نوائم بين وجهات النظر المتباينة حول إصلاح مجلس الأمن. إن المجلس يجب تحويله إلى جهاز ديمقراطي محترم كوني الطابع يتجاوب مع حقائق اليوم ويأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التمثيل الجغرافي المتوازن في عضويته.

إن حزمة الإصلاح يجب أن تقوي الجمعية العامة بصفقتها هيئة صنع السياسة بالأمم المتحدة. ولن يتسنى لنا أن نتصدى بنجاح لبعض من أشد المسائل إلحاحا التي تواجه الإنسانية، وليس أقلها عملية العولمة إلا عن طريق تعضيد دور الجمعية وولايتها.

هذا العام، ٢٠٠٧، يصادف الذكرى السنوية الخامسة عشرة لعضوية أذربيجان في الأمم المتحدة. وأود أن أنتهز هذه المناسبة الميمونة للنظر والتأمل في تجربتنا وللتطلع قدما. إن تنمية منطقتنا مرتبطة ارتباطا لا ينفصم

أذربيجان تتولى حاليا الرئاسة الدورية لمجموعة "غوام" (جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا). وأولويتنا تنصب على تعزيز ما تتمتع به المجموعة من المزايا الجغرافية - السياسية والجغرافية - الاقتصادية، والاستفادة من دورها كجسر طبيعي يربط بين أوروبا وآسيا، والنهوض بتنمية مجتمعاتنا المدنية وتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المجموعة.

وفي الوقت ذاته، تضطلع المجموعة بدور الأداة الفعالة لزيادة إدراك المجتمع الدولي بالمخاطر والتحديات التي ما فتئت دولها الأعضاء تواجهها. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى البند ١٦ من جدول أعمال الدورة الحالية المتعلق بالصراعات المطولة على أراضي أذربيجان وجورجيا ومولدوفا. هذه الصراعات لها نفس الأساس تقريبا، وتشابه في سيناريو تطورها وفي نتائجها الخطرة. لقد بدأت جميعها من ظاهرة الانفصالية العدوانية، واقتربت بالتطهير الطائفي ضد المدنيين وأسفرت عن انتهاك للسيادة والسلامة الإقليمية لهذه الدول.

والمجموعة على اقتناع راسخ بأن تسوية الصراعات المطولة لا بد من أن تستند إلى السلامة الإقليمية لتلك الدول داخل حدودها المعترف بها دوليا. وأذربيجان، إلى جانب زميلاتها، ستدافع عن هذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي، وستستهل مناقشات رسمية في الجمعية العامة، وستحشد دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

صراع ناغورني - كاراباخ الأرمني - الأذربيجاني يظل أخطر تحدٍّ لأمن منطقتنا. ونتيجة للصراع ما زلنا نواجه احتلالا متواصلا من أرمينيا لجزء كبير، ٢٠ في المائة تقريبا، من أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا. وإننا نستضيف مليون لاجئ ومشرّد داخليا، الذين نُفِّد بحقهم تطهير طائفي

المستثمرين وعلى تنفيذ التزاماتها بموجب شتى العقود التي يبلغ رأسمالها البلايين.

الشفافية والكفاءة في إدارة دخل النفط تمثلان جزءا هاما من جهود الحكومة لتحسين الخدمات العامة والخضوع للمساءلة. وبالتالي فإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أبلغ المنديين بأن صندوق نفط الدولة في أذربيجان، الذي يتصدر تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في أذربيجان، فاز بجائزة عام ٢٠٠٧ المرموقة، جائزة الأمم المتحدة للخدمات العامة في فئة "تحسين الشفافية والخضوع للمساءلة والقدرة على الاستجابة في الخدمات العامة". إننا نؤمن بأن هذا النجاح يبين كفاءة المبادرة، وإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تناقش المنجزات المحققة في ظل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ونعزم عرض مشروع قرار عن هذا الموضوع أثناء الدورة الحالية.

إننا، باستغلال موقعنا الجغرافي وإمكانياتنا الفريدة في مجال النقل، ما فتئنا نضطلع بمشاريع رائدة لربط أوروبا وآسيا. إن البلدان الواقعة شرقي بحر قزوين أعربت عن اهتمام حميم تجاه هذه المشاريع، وإن دور أذربيجان في الشؤون الإقليمية ازداد أهمية وتحول إلى عامل باعث على الاستقرار.

لقد أصبحت أذربيجان، بفضل خلفيتها السياسية والتاريخية، موطننا لشتى الثقافات والديانات. وبالبناء على هذه التجربة الثرة قدم بلدنا، أثناء رئاسته للمجلس الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مدخلات كبيرة لتحسين الحوار وتوسيع التفاهم المتبادل بين الأمم والثقافات والديانات. إننا نؤمن بأن الحوار الثقافي بين الحضارات، من خلال نشر المعرفة حول الإسلام وقيمه، سيساهم في تعزيز التفاهم المتبادل والثقة. وفي هذا الصدد نرى أن تحالف الحضارات يوفر فرصة طيبة للعمل المشترك والشراكة.

المناسبة للعملية البيئية قد تصبح تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة.

إن أذربيجان، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، تولي أهمية كبرى لمزاولة المجلس أعماله بكفاءة. ومن واجبنا الجماعي ومن مسؤوليتنا أن نكفل أن ترتقي هذه المؤسسة إلى مستوى التوقعات التي بنيت عليها فتصبح جهازاً موضوعياً حقاً وقوياً وموثوقاً به من أجهزة حقوق الإنسان العالمية. ونتطلع قدماً إلى وضع اللمسات الأخيرة على البناء المؤسسي للمجلس، ليتسنى له أن يباشر أعماله بصورة كاملة وأن يكرس اهتمامه للمسائل الخاضعة لولايته بصورة مباشرة.

وفي غضون السنتين السابقتين ظلت الأمم المتحدة المنصة الملائمة لوضع المعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان باعتمادها وثيقتين رئيسيتين هما: الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وما من شك أن تلك الصكوك الهامة تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق تاريخي طويل. إن أذربيجان، والموقعة بالفعل على الاتفاقية الأولى، تنظر حالياً في توقيع الاتفاقية الثانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة روزماري بانكس، رئيسة وفد نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): إننا، إذ نجتمع في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، نتطلع مرة أخرى إلى الأمم المتحدة بوصفها المنتدى العالمي لمواجهة التحديات التي تؤثر علينا جميعاً.

إن تغير المناخ مسألة خطيرة وعاجلة، كما قال الكثيرون في هذه القاعة. ونحن نرحب بكونه الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة في هذا العام. فالعلم قال كلمته بوضوح. إن تغير المناخ أمر حقيقي وسوف يؤثر على كل

خسيس، وطرودوا بوحشية من ديارهم الأصلية في أرمينيا وفي الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

موقف أذربيجان من تسوية الصراع يستند كلية إلى معايير ومبادئ القانون الدولي، فضلاً عن القرارات الأربعة ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، والتي تنص على استعادة أذربيجان لسيادتها وسلامتها الإقليمية واستحداث فرص جمة للطوائف الأذربيجانية والأرمنية في منطقة ناغورنو - كاراباخ الأذربيجانية.

المفاوضات الرامية إلى حل الصراع، التي تمت منذ عام ١٩٩٢ في إطار مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم تتمخض حتى الآن عن أي نتائج. ومع مرور الوقت يصبح أكثر صعوبة علينا أن نراقب، من جانبنا على خط الاتصال، ومحاولات القيادة الأرمينية الحالية لتوطيد نتائج احتلالها لأراضيها، ومحاولاتها لتدمير كل ما له صلة بالتراث الأذربيجاني في تلك الأراضي، والاضطلاع بأنشطة غير قانونية فيها. إن الأمم المتحدة لن تقبل بتلك الأعمال. ومن على هذا المنبر السامي أود أن أتوجه إلى أبناء الأمة الأرمينية أن يدركوا أن سياستهم القائمة على الإخلال بالسلام والاستقرار في المنطقة تترتب عليها عواقب خطيرة جديدة وكارثية وتؤدي إلى نتائج عكسية من المنظور البعيد الأمد للتنمية، وفي المقام الأول لأرمينيا. وإني لوائق بأن أذربيجان ستستعيد سيادتها وسلامتها الإقليمية. والمسألة مسألة وقت لا غير.

أخيراً، وبشأن نفس الموضوع، أود أن أعرب عن امتناننا للدول الأعضاء على دعمها القاطع الذي قدمته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٥ المعنون "الحالة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة". ومع أن أرمينيا، بعد أن كانت قد انضمت إلى توافق الآراء حول القرار، قد نأت بنفسها عنه، فإننا ما زلنا نؤمن بأن تهمة الظروف

حيث انبعاثات الكربون. وستكون لذلك منافع أخرى، بما في ذلك توفير منازل بمستوى صحي أفضل وهواء أكثر نقاء ومواصلات عامة محسنة. وفي حين أن تغير المناخ يشكل تحدياً أكيدا لنا جميعاً، فإنه أيضاً يتيح فرصة لتعزيز عالم مستدام.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نسلم بأن المجتمع الدولي، باحتياز منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، يحتاج إلى تعزيز الجهود لبلوغ تلك الأهداف. وفي الوقت نفسه، هناك مجال لتعزيز المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. إننا نرحب بالمبادرات الجديدة التي أنشئت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي، بوصفها طرقاً عملية لتشاطر المعلومات بشأن أساليب العمل التي تثبت نجاحها وكيفية تحسين جهودنا على المستوى القطري.

وتلتزم نيوزيلندا، كذلك، بتحسين الاتساق على نطاق المنظومة في ميادين التنمية والمسائل الإنسانية والبيئية. ونحن نولي أهمية خاصة للعمل من أجل إنشاء نظام جنساني معزز ومتسق ولتعزيز فعالية تعميم المنظور الجنساني عبر جميع كيانات الأمم المتحدة.

وترحب نيوزيلندا بإنجاز الإطار الاستراتيجي لمنطقة المحيط الهادئ الذي وضعته وكالات الأمم المتحدة الإنمائية التي مقرها في المنطقة. ونحن نتطلع بإخلاص إلى العمل بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ من أجل تحقيق نتائج إيجابية لشركائنا في مجالات حقوق الإنسان والصحة الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز وتحصين الأطفال، والقيادة النسائية.

إن إيجاد منطقة المحيط الهادئ القوية والمزدهرة والمستقرة يشكل أولوية رئيسية لسياسة نيوزيلندا الخارجية.

أنحاء العالم. ولمواجهة تحدي تغير المناخ، لا بد من عمل دولي واسع النطاق وفعال. وسيكون مهماً أن تعتمد جميع الاقتصادات على الوقود المنخفض الكربون. بمرور الوقت. وسيكون لآليات السوق دور هام في هذا المجال. وستواجه فرادى البلدان مختلف التحديات. ويجب أن تؤخذ الظروف الوطنية المختلفة بعين الاعتبار.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر، سيكون فرصة جديدة لتنشيط جهودنا في التصدي لتغير المناخ. ونيوزيلندا ترغب في رؤية خريطة طريق تصدر من بالي في كانون الأول/ديسمبر، وتضعنا على طريق الرد الفعال في المستقبل. وترحب نيوزيلندا بالزخم الذي تولده الاجتماعات الرفيعة المستوى الأخرى في الفترة المفضية لمؤتمر بالي، ومن بينها الإعلان الصادر مؤخراً عن زعماء التعاون الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

وتجدر الإشارة إلى الحدث الرفيع المستوى الذي عقد في الأسبوع الماضي. إننا فنحن الأمين العام بجهوده في تنمية الإرادة السياسية التي ستكون أساسية إن كان لنا أن نتوصل إلى اتفاق في بالي.

إن اتخاذ إجراء من جانب المجتمع الدولي يعني أيضاً اتخاذ إجراءات وطنية. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أعلنت نيوزيلندا عدداً من التدابير الوطنية من أجل التصدي لتغير المناخ. وسننشئ نظاماً للتبادل التجاري للانبعاثات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وسيكون هو حجر الزاوية لجهودنا من أجل التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. و بمرور الوقت، سيشمل النظام جميع القطاعات وجميع الغازات.

وقد حددنا كذلك عدداً من الأهداف المحلية في الأجل الطويل، والتي ستفقد نيوزيلندا على طريق التعادل من

نحو أكثر وبالتعاون من خلالها على معالجة مشاكل فيجي المعقدة بلا شك.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لتناول مسألة أثّرت بصفة خاصة في بيان جزر سليمان يوم الاثنين (انظر A/62/PV.13). فقد قيل، من بين أمور أخرى، إن حضور بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان هو بمثابة "احتلال" وأن عملية البعثة تتعارض مع المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد كانت نيوزيلندا على الدوام وما زالت ملتزمة باحترام مقاصد ومبادئ الميثاق في جميع جوانبها. وفي رأينا أن بعثة المساعدة الإقليمية متسقة تماما مع تلك المقاصد والمبادئ. إنها مثال محدد لتفعيل الفصل الثامن من الميثاق. والقول بأنها تتناقض مع الميثاق قول غير صائب من وجهة نظرنا. فقد أنشئت بعثة المساعدة الإقليمية بناء على طلب من جزر سليمان. وحضور البعثة يستمد توكيده من معاهدة وقوانين وطنية لجزر سليمان. وهذا ما كرر برلمان جزر سليمان تأكيده مؤخرا. وفضلا عن ذلك، فإن بعثة المساعدة الإقليمية تتابع من إقرار وزراء خارجية منتدى جزر المحيط الهادئ لبرنامج عمل في إطار إعلان بيكيتاوا لزعماء المنتدى. ويوفر ذلك البرنامج إطارا للاستجابة الإقليمية في أوقات الأزمات أو حينما يطلب الأعضاء تقديم المساعدة، وهذا ما ينطبق تماما على هذه الحالة.

وفي خضم كل هذه التحديات، أود الإبلاغ عن أنشطة تضطلع بها توكيلاو، الإقليم الصغير الواقع على مسافة ٥٠٠ كم شمال ساموا والذي تتولى نيوزيلندا إدارته. وقد قرر شعب توكيلاو، المؤلف من ١٥٠٠ نسمة يقطنون ثلاث جزر مرجانية صغيرة، القيام بعملية تقرير مصير لكي يبت فيما إذا كان يرغب في تغيير وضعه القائم. وفي الاقتراع الذي جرى في شباط/فبراير ٢٠٠٦ أخفق التصويت بأقلية ضئيلة في بلوغ العتبة التي حددها توكيلاو لتغيير الوضع.

ونحن نولي أولوية عالية لتعزيز التضامن والتعاون في المنطقة من أجل مجابهة التحديات التي تواجهها في مجالات الديمقراطية والأمن والتنمية الاقتصادية. وتخصص نيوزيلندا ما يقارب نصف مساعداتها الإنمائية إلى منطقة المحيط الهادئ.

وتقدم نيوزيلندا المساعدات في المنطقة إلى تيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وتونغا وبوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة، مع العلم أن الوضع في كل منها يستدعي استجابة مختلفة.

وقد بذل شعب تيمور - ليشتي وزعماءه والمجتمع الدولي جهودا كبيرة خلال العام الماضي من أجل عودة البلد إلى طريق أكثر أمنا واستقرارا. وشاركت نيوزيلندا في تلك الجهود من خلال مساهمتها في قوات الأمن الدولية وفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيمور - ليشتي. وستحتاج تيمور - ليشتي إلى التزام مستدام من جانب مكتب الأمم المتحدة المتكامل فيها.

وما زالت فيجي تشكل مصدر قلق لنيوزيلندا. ونيوزيلندا بوصفها جارة لفيجي وترابطها بها علاقات وثيقة قديمة العهد، بذلت جهودا مضنية لتجنب وقوع الانقلاب في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وتضمن ذلك الجهد عقد اجتماع للتوسط بين رئيس الوزراء حينذاك والقائد العسكري. ويؤسفنا كثيرا أن ذلك فشل في إقناع القائمين بالانقلاب بالعدول عن طريقهم غير القانوني وغير الدستوري.

وتدعم نيوزيلندا بقوة ونشاط الخطوات المتخذة من جانب منتدى جزر المحيط الهادئ لتشجيع العودة المبكرة لحكومة دستورية في فيجي. وسنرحب بإبداء التزام قوي من جانب الإدارة الانتقالية بالعمل نحو إجراء الانتخابات في الإطار الزمني الذي أقره المنتدى. وفي ضوء ذلك الالتزام، ستبدأ نيوزيلندا بالعودة إلى إقامة علاقات ثنائية طبيعية على

الأطراف الرئيسية بين ذلك العدد المتزايد من المبادرات الدولية والإقليمية في هذا المجال.

أما بالنسبة إلى الانتشار النووي، فترحب نيوزيلندا بالرسالتين القويتين اللتين وجههما مجلس الأمن إلى كوريا الشمالية وإيران.

وثمة موضوع آخر، فنيوزيلندا على اقتناع بأنه ينبغي تناول الأضرار الإنسانية التي تمثلها الذخائر العنقودية على سبيل الاستعجال. ونعتقد بأن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة تعالج المشاكل التي تسببها الألغام العنقودية قد طال أمدها كثيرا. وسوف نستضيف اجتماعا بشأن هذه المبادرة في شباط/فبراير من العام القادم.

ومن دواعي سرورنا أيضا أن ندعم مبادرة جديدة في الجمعية العامة هذا العام تدعو إلى اتخاذ إجراء لتخفيض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية. فالإبقاء على الأسلحة النووية على مستوى عال من التأهب يزيد من احتمالية استخدامها الذي ينطوي على عواقب وخيمة.

إن الصراع والكارثة الإنسانية في دارفور يهددان أمن منطقة شرق أفريقيا برمتها. ونيوزيلندا تثني على الجهود التي يبذلها الأعضاء لإنشاء البعثة الجديدة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وما برحت نيوزيلندا تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة السياسية والاقتصادية والإنسانية في زيمبابوي. ونرحب بالجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول مقبولة للمشاكل التي تواجه زيمبابوي. ونأمل بصدق أن تتواصل هذه الجهود وأن يتم التوصل إلى حلول يستفيد منها كل شعب زيمبابوي وتتيح المجال لعقد انتخابات حرة ونزيهة.

وما زالت نيوزيلندا تشعر بقلق بالغ بشأن الحالة في ميانمار. فقد قُتل متظاهرون وأطلقت عليهم النار وضُربوا واعتُقلوا. وهذه المعاملة العنيفة غير مقبولة. فالمشاركة في

وسيجري الاقتراع من جديد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بشأن هذه المسألة.

وكما يعلم أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فإن نيوزيلندا تؤيد حق توكيلاو في الاختيار ولكنها امتنعت عن تقرير اتجاه أي تغيير. فهذا القرار يتوقف تماما على شعب توكيلاو. ونيوزيلندا ستؤيد قراره.

إن النهوض بسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي أساسى من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية وحقوق الإنسان. وتشجع نيوزيلندا الأعضاء على تقديم الدعم الكامل للمحكمة الجنائية الدولية من خلال الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة. كما نطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، بالتعاون التام مع المحكمة في الاضطلاع بعملها الحالي. إن العالمية والدعم الكامل عنصران مهمان إذا ما أردنا وضع حد لإفلات مرتكبي أكثر الجرائم خطورة من العقاب، تلك الجرائم التي تثير القلق الدولي، مثل الجرائم التي ترتكب في دارفور، حيث لم تُنفذ أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بعد.

ولن تكون الجهود الرامية إلى حماية سيادة القانون الدولي والحفاظ عليه فعالة، إلا إذا قامت على ركيزة السلم والأمن الدوليين.

ويمكن للحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات أن يساعد في مواجهة التطرف الديني عن طريق تشجيع الفهم والاحترام بين مجتمعات الأديان والثقافات المختلفة.

في أيار/مايو، استضافت نيوزيلندا اجتماعين هامين يهدفان إلى المضي قدما في الاستجابة العالمية للمسائل المعنية بالأديان والثقافات بصورة عملية. ونعتبر أن تحالف الحضارات الذي ترعاه الأمم المتحدة هو العملية المتعددة

وفي الختام، ما برحت نيوزيلندا عضوا ملتزما ونشطاً في الأمم المتحدة منذ إنشائها. والأمين العام بان كي - مون قد دعا الدول الأعضاء إلى النهوض بالعمل قدر استطاعتها في إطار الأمم المتحدة إدراكاً للحاجة إلى عمل أسرع وأكثر فعالية، وكذلك جعل المنظمة أكثر نحو تحقيق النتائج، وأن تسعى من أجل الارتقاء إلى أعلى معايير الشفافية والأخلاق المهنية. وتتفق نيوزيلندا تماماً مع الأمين العام.

ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الأمين العام ومعكم، سيدي الرئيس، ومع الدول الأعضاء في جميع جهودنا لبناء أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن

لسعادة السيد سراج الدين أصلوف، رئيس وفد جمهورية طاجيكستان.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):

بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في التعبير عن أخلص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، و متمنياً لكم التوفيق والنجاح في هذا المنصب الرفيع. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر لسلفكم، سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة على ما أبدته من تفان وكفاءة في إدارتها لأعمال الدورة الحادية والستين. ونود أن نشارك أيضاً في الترحيب بالأمين العام، السيد بان كي - مون.

ترحب طاجيكستان بالإصلاحات المتواصلة في

هيكل الأمم المتحدة وبتعزيز جهود المنظمة الرامية إلى توطيد السلم والأمن الدوليين والنهوض بحقوق الإنسان، وتوسيع نطاق عملها في المجالات الإنسانية، ووضع مشكلة تغير المناخ على رأس المسائل ذات الأولوية ومواجهة التحديات المعاصرة الأخرى. ونرى أن إحراز مزيد من التقدم بشأن معالجة هذه

احتجاجات سلمية حق أساسي من حقوق الإنسان. لذلك، تضم نيوزيلندا صوتها إلى أصوات الآخرين في المطالبة بالإفراج فوراً عن الذين اعتقلوا في الأسابيع الأخيرة، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من السجناء السياسيين، بمن فيهم أونغ سان سو كي، التي سجنّت بدون محاكمة لفترات طويلة.

ويتعين أن يُحمّل النظام في ميانمار المسؤولية عن السلامة الشخصية لجميع من اعتقلهم وطريقة معاملتهم. ونطالب السلطات هناك بأن تضع حداً للعنف، وأن تشجع على عملية حوار حقيقي مع مؤيدي إرساء الديمقراطية من الزعماء والأقليات الإثنية.

وتؤيد نيوزيلندا تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل فوري وأطول أمداً للحالة في ميانمار. وقد رحبنا بالزيارة التي قام بها المبعوث الخاص إبراهيم غمباري إلى ميانمار. وندعم دعماً تاماً المناقشة المتواصلة في مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار من أجل النظر في خطوات أخرى قد يتخذها المجتمع الدولي.

وأنتقل الآن إلى حقوق الإنسان، إذ أن نيوزيلندا ستخوض الانتخابات لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢. ونحن نرغب في الاضطلاع بدورنا في مساعدة هذا المجلس الوليد للأمم المتحدة على العمل بكامل قدراته بوصفه الهيئة العالمية البارزة المعنية بحقوق الإنسان.

وعقوبة الإعدام هي إحدى مسائل حقوق الإنسان التي توليها نيوزيلندا أهمية خاصة. ويمثل اتخاذ قرار بشأن وقف العمل بهذه العقوبة غير الإنسانية على الصعيد العالمي خطوة تاريخية في إطار الجهود العالمية الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

مشتركة عن سبل لمعالجة مسائل الفقر والتغلب على الآثار السلبية للعولمة، وتسوية الصراعات الداخلية والإقليمية. والأعمال القائمة على استخدام القوة وحدها لا يمكن أن تجتث شأفة الإرهاب.

وللأسف، نشهد اليوم اندماج الإرهاب مع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، الأمر الذي يثير قلقنا المشترك والمُبرر. وينبغي أن يصبح منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يشكل الأرضية الخصبة للإرهاب إلى حد ما، جزءاً أصيلاً من مكافحتنا المشتركة للإرهاب. وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد مرة أخرى استعداد طاجيكستان لمواصلة الحوار البناء والتعاون بغية إقامة شراكة عالمية فعالة لمكافحة تهديد المخدرات.

وقد عُقد في دوشانبي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بالتعاون مع الأمم المتحدة، مؤتمر دولي مكرس للذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على الاتفاق العام لإرساء السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان. وبالتزامن مع ذلك الحدث تقريباً، أُجزم مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان أنشطته بنجاح. وفضلاً عن ذلك، انضم المواطنون من بلدي، للمرة الأولى، إلى العمليات الدولية للأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذه الأحداث توفر أدلة مقنعة على أن الأمم المتحدة تملك القدرة على المساعدة في تحقيق السلام وتأمين استمرار التنمية المستدامة في بلد اجتاز صراعاً داخلياً خطيراً.

وبالنسبة لطاجيكستان، شأنها شأن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن تحقيق التنمية المستدامة يمثل هدفاً ذا أولوية عليا. وضمن إطار الأمم المتحدة، تحقق الكثير على الصعيد العالمي من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتخفيف الفقر والحد من الأوبئة والجاعة والامية. ومن جهة أخرى، فإن تنفيذ برنامج واسع النطاق لبلوغ الأهداف الإنمائية

المسائل ذات الأهمية العالمية يعتمد على إجراءات مشتركة ومتسقة ومتضافرة يقوم بها المجتمع الدولي برمته.

وتولي طاجيكستان أهمية كبرى لمواصلة تعزيز عملية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والإسراع في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتفعيل المفاوضات بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبالتعاون مع الدول الأخرى في آسيا الوسطى، اضطلعت طاجيكستان بدور فاعل جدا في صياغة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى التي تم التوقيع عليها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سيميپالاتينسك، وفي اتخاذ قرار الجمعية العامة ذي الصلة (A/RES/61/88) العام الماضي.

ومن المعروف أن الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات عوائق خطيرة في طريق التنمية المستدامة، وتتسبب في الكثير من المعاناة والمشاكل للبشرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتنف جهوده الرامية إلى مكافحة ارتكاب الأعمال الإرهابية ونشر الإيديولوجيات القائمة على الإرهاب والتطرف والنزعة الانفصالية والتعصب الديني والإثني والأعمال العدائية، وينبغي له أن يعزز من مكافحته لتمويل الإرهاب.

ولن يتسنى إقامة النظام العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يتبلور حالياً، إلا بمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي منطقتنا، تعمل على تحقيق هذا الغرض رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ونحن نرى أن النجاح طويل الأجل في مكافحة الإرهاب والتطرف الديني يقوم على إزالة الأسباب الجذرية لهذه الظواهر السلبية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع. ولا بد من البحث بصورة

وفي هذا السياق، تؤمن طاجيكستان بأن لها الحق في تطوير قطاع الطاقة الكهربائية في الاقتصاد من خلال بناء خزانات المياه والسدود على الأنهار الكبيرة في البلد، لأن التنمية المستدامة وتحسين مستويات معيشة السكان، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير مصادر يعتمد عليها ومنظمة للري، وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية، كلها تعتمد على توفر مصادر الطاقة الكهربائية. وتنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية لا يعود بالفوائد الكبيرة على طاجيكستان فحسب، بل سيكون له أيضا تأثير مؤات على التنمية المستدامة للدول الأخرى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، إن استكمال بناء محطة راغون الكهربائية في طاجيكستان بحد ذاته، سيسمح بتوفير المياه لري ثلاثة ملايين هكتار إضافية من الأراضي في البلدان المجاورة في آسيا الوسطى. والنهج المتكامل إزاء استخدام الطاقة الكهربائية وغيرها من الموارد الطبيعية في المنطقة، والقائم على مبادئ التفاهم والمساعدة والثقة المتبادلة بين دول المنطقة، هو وحده الكفيل بتأمين التنمية المستدامة في المنطقة وتعزيز حل المشاكل البيئية المرتبطة بشكل وثيق بالاستخدام الرشيد لتلك الموارد.

إن طاجيكستان مهتمة بتلقي الدعم وإقامة شراكة مع البلدان والمنظمات الدولية في ميدان مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة ذات الكفاءة، التي تساعد على الحد من استخدام أنواع أخرى من مصادر الطاقة التقليدية التي تؤثر سلبا على البيئة وتسبب أضرارا كبيرة للبيئة والمستقبل البشرية.

وترحب طاجيكستان بالحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي عقد في نيويورك مؤخرا، وترحب كذلك بالمؤتمر المقرر عقده في بالي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الموضوع نفسه.

للألفية لا يتطلب، جهودا إضافية فحسب، بل يتطلب موارد إضافية أيضا. وتعتزم طاجيكستان أن تحقق أكبر قدر ممكن من التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والهدف الرئيسي للاستراتيجية الوطنية للتنمية في جمهورية طاجيكستان حتى عام ٢٠١٥، واستراتيجية تخفيف الفقر في طاجيكستان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ هو كفالة النمو الاقتصادي الثابت وتوفير مستوى معيشة أفضل لسكان البلد.

ومن الواضح كذلك أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد إلى حد كبير على موقف المجتمع الدولي فيما يتعلق بتقديم المساعدات إلى البلدان النامية، وعلى تعبئة الموارد الداخلية والخارجية في الوقت المناسب. وفي ضوء ذلك، فإن طاجيكستان تنضم إلى النداء الموجه إلى مجتمع المانحين لمضاعفة المساعدة المخصصة للتنمية على أقل تقدير. ولا يقل أهمية عن ذلك الاقتراح بإعفاء البلدان النامية من الديون مقابل تنفيذ مشاريع وطنية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإننا نولي أهمية كبيرة لتضافر الجهود الرامية إلى دعم التمويل المستدام للتنمية، وذلك، أولا وقبل كل شيء، من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نؤيد البحث المشترك عن آليات مواتية وفعالة لتمويل التنمية. والإعفاء الجزئي من الديون قد يكون بنفس الدرجة من الأهمية، لأنه يسمح باستثمار الأموال المحررة في التعليم وحماية البيئة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي غير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤيد طاجيكستان تأييدا كاملا إنشاء آلية لتدابير إضافية ترمي إلى إحراز المزيد من التقدم في أعمال الحق في التنمية المكرس في إعلان الحق في التنمية. ومن بين المسائل التي ينبغي اعتبارها متصلة بذلك الحق في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أجل التنمية، وتوفير الرفاه للسكان والتصدي لمشاكل الفقر والبطالة.

ترود نصف سكان آسيا الوسطى بالمياه النقية العذبة. وتنفيذ هذه المبادرة يمكن أن يزيل التهديد الحقيقي لفيضان مياه البحيرة الذي قد يؤثر على ملايين البشر القاطنين في المنحدرات المحيطة في البلدان المجاورة.

وفيما يتعلق بتنمية التجارة والتعاون الاقتصادي مع البلدان الأخرى، فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه طاجيكستان في هذا المجال هو انعدام إمكانية الوصول إلى البحر والمصاعب الأخرى في مجال النقل والمواصلات. ولذلك، فإن طاجيكستان تلتزم بالقرارات والتوصيات الواردة في برنامج عمل المائي بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي يلي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من خلال الاستخدام الفعال لهياكل النقل الأساسية المتاحة وزيادة قدرة العبور بغية تشجيع تطوير التجارة والنهوض بالاستثمارات في آسيا الوسطى.

إن عملية إعادة التأهيل في أفغانستان تهيئ ظروفًا مؤاتية للتعاون في المنطقة في تنفيذ مشاريع النقل والمواصلات الرامية إلى توفير الوصول إلى الموانئ البحرية الجنوبية. وعملية إنشاء ممرات النقل المتعددة الخيارات واستعادة ممرات طريق الحرير تتوخى إيجاد نظام موحد ومتربط للمواصلات وتوفير وصول يعول عليه لدول آسيا الوسطى إلى أسواق عدة. وافتتاح الجسر الذي بنيناه عبر نهر بيانج بين طاجيكستان وأفغانستان في آب/ أغسطس إنما هو أحد التدابير العملية المتخذة لإحراز ذلك الهدف.

إن حجم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تتطلب تقوية منظماتنا بقدر أكبر. ولا شك في أن علينا جميعًا أن نبذل قصارى جهدنا لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في معالجة المسائل الراهنة. ولذلك السبب، نرى أننا جميعًا يجب أن نضطلع بمسؤولياتنا تجاه المنظمة خدمة لمصالح جميع الدول الأعضاء.

وفي سياق الاحترار العالمي وذوبان التلال الجليدية والغطاء الثلجي في أراضي طاجيكستان وقيرغيزستان، حيث توجد مناطق مستجمعات المياه العليا لأهمار آسيا الوسطى، فإن هذه الظاهرة أصبحت مثار قلق متزايد لمنطقة آسيا الوسطى. ووفقًا لمصادر متعددة، انحسرت المنطقة الجليدية في طاجيكستان بنسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٣٥ في المائة خلال السنوات العشر الأخيرة. ومع أن تزويد السكان بمياه الشرب تجري مناقشته على أرفع المستويات، وأن إعلانات وصكوك دولية عديدة قد اعتمدت بهذا الشأن بالفعل فإن الحالة ما زالت تتطلب اهتمامًا عاجلاً. وحل المشكلة يقتضي جهودًا إضافية منسقة من جانب البلدان والمنظمات الدولية. وهذه المشكلة لم تعالج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل إنها تبرز أيضًا ضمن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي يومًا.

ولهذا السبب، فإن تنفيذ العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"، الذي أعلنته الأمم المتحدة بناءً على مبادرة من جمهورية طاجيكستان، يعتبر أمرًا مناسبًا وفي حينه. وفي إطار ذلك العقد، تعزز حكومة طاجيكستان عقد مؤتمر دولي في دوشانبي في عام ٢٠٠٨، بشأن الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وتأمل طاجيكستان أن تشارك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المؤتمر على نحو فعال.

ومنذ القدم، شكلت موارد المياه التي تنبع من طاجيكستان مصدرًا يروي ظمًا جميع أمم آسيا الوسطى إلى جانب ري السهول الجافة في المنطقة. ولكن بات جليًا أن المنطقة أصبحت تعاني من مصاعب متصلة بالمياه وأن هذه المصاعب يمكن أن تتفاقم عاما بعد الآخر. ومن أجل التصدي لهذه المشكلة العاجلة، تقترح طاجيكستان تزويد دول آسيا الوسطى من مياه بحيرة ساريز العذبة بيئيًا، والواقعة على ارتفاع ٣٣٠٠ متر تقريبًا فوق سطح البحر، ويمكن أن

وبارتكاب أعمال الإرهاب؛ وبأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المزعزعة للاستقرار؛ وبانتشار سباق التسلح بكل أبعاده؛ وبالتدهور البيئي وحالات الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي والتمييز واستفحال الأوبئة التي تعصف بقطاعات واسعة من سكان العالم. لهذا السبب نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى منظمة قادرة على تلبية حاجات النساء والرجال في كل أنحاء العالم. ذلك هو السياق الذي يجب أن نفكر فيه بدور الأمم المتحدة.

المكسيك ترى ثلاثة نهج أساسية لإضفاء الود على العلاقات بين الدول ومواجهة التحديات الكبيرة لعصرنا: تشارط المسؤولية بوجه العولمة والنهوض بأمن الإنسان تجاه التنمية والمسؤولية عن التعاون في الحلبة المتعددة الأطراف.

كل دولة مسؤولة، أمام مجتمعتها هي وأمام المجتمع الدولي، عن ضمان سيادة القانون والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة، ومجابهة التهديدات الجديدة للأمن بغية توفير أفضل ظروف معيشة ممكنة لسكانها. وإن أعمال حكومة المكسيك على الصعيد الداخلي تستند إلى هذه الأركان، بقصد ضمان سيادة القانون في جميع أرجاء الوطن، في ضوء هجمة الجريمة المنظمة الشرسة، وبقصد تأكيد سلطة الدولة في الممارسة التامة لتلك المسؤوليات.

إن أمن السكان ليس مقصوراً على الحماية الجسدية للأفراد. ولهذا يجب أن يُدرك الأمن الإنساني كمفهوم متكامل يمكن أن يفي بحاجات المجتمع برمته. إنه مفهوم يشمل عناصر تتراوح بين الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والإعداد الكافي للسكان للتعامل مع الكوارث الطبيعية أو الأوبئة.

ووعياً من حكومة المكسيك بقيمة الإنسان، فإنها أسست أنشطتها على السعي إلى التنمية البشرية المستدامة،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كلود هالر، رئيس وفد الولايات المتحدة المكسيكية.

السيد هالر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئ وفدي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسنتين. وإننا لوائقون بأنكم ستقودون بمهارة جهودنا لإحراز الأهداف المشتركة التي حددناها لهذه الدورة. كما أود أن أعرب عن امتنان المكسيك على العمل البار الذي اضطلعت به الرئيسة السابقة، الشبيخة هيا راشد آل - خليفة.

وبالمثل أود أن أعرب للأمين العام بان كي - مون على العمل المنجز بشأن بنود رئيسية على جدول أعمالنا، أثناء الأشهر الأولى من ولايته. كما أود أن أهنته على الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، المعقود في الأسبوع الماضي، الذي يساعد بلا شك في نشر الوعي بالمسألة التي تستحق الأولوية في اهتماماتنا.

في الوقت الذي يواجه المجتمع الدولي فيه تحديات كثيرة تتمحن قدرتنا على الوفاء بالمقاصد الجسدة في ميثاق الأمم المتحدة من الجوهرية تقوية المؤسسات المتعددة الأطراف واستغلالها بفعالية. وفي ذلك الصدد يجب على منظماتنا أن تثبت نفسها يومياً بصفقتها المركز الذي لا خلاف عليه للتعايش بين الدول والضامن للائتمثال للقانون الدولي. وإن المكسيك، بصفقتها أحد المؤسسين لهذا المنتدى الكوني المرموق، تتغنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها الثابت القاطع بتعددية الأطراف.

إننا نعيش في حالة عالمية معقدة تتسم بالصراعات المسلحة في شتى البقاع، مما فيها الصراعات فيما بين الطوائف - صراعات ليست محصورة داخل حدود الدولة؛

الإجراءات التي يمكن لها اتخاذها، وأن البلدان المتقدمة النمو، بدون أي استثناء، يجب أن تساهم مساهمة كبيرة في الجهد الجماعي في الميدان التكنولوجي والمالي.

المكسيك تؤمن بأننا يجب علينا أن نكسر قيود آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو، التي تربط تحقيق البلدان المتقدمة النمو لأهدافها بموقعها الجغرافي. ما نحتاج إليه هو حوافز إيجابية لتكميل، وليس استبدال، الجهود الوطنية للبلدان النامية. ومن المطلوب على وجه السرعة أن تكافئ تلك الحوافز البلدان المستفيدة على الجهود التي تبذلها لمصلحتها هي. وتبعاً لذلك، ينبغي للبلدان التي تعمل أكثر أن تتلقى دعماً أكبر.

في السنوات الأخيرة اضطر المجتمع الدولي إلى مواجهة سلسلة من التحديات في محاربة الإرهاب. وأحد تلك التحديات يكمن في ضمان صون السلام والأمن الدوليين بوجه آثار الإرهاب الشريرة من دون التخلي عن قيم حقوق الإنسان العالمية المطلقة. وذلك شرط أساسي للتعايش الحضاري داخل حدودنا وخارجها.

والأمم المتحدة قد حددت، في عدد من الالتزامات، أن التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب وحماية مواطنيها وتوفير الأمن الكافي لهم لا بد أن تحترم الالتزامات التي قطعت وفقاً للقانون الدولي، وخاصة قواعد حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هو أحد الأولويات العليا بالنسبة لحكومة المكسيك. ونحن، المجتمع الدولي، نتحمل المسؤولية عن ضمان الاحترام العالمي وغير القابل للتجزئة لحقوق الإنسان للجميع، مهما كانت الظروف. واليوم، فإن الحالة في ميانمار تستلزم اهتمامنا.

وكان إنشاء مجلس حقوق الإنسان واعتماد رزمة الإصلاح المؤسسي، التي تشمل إنشاء آلية عالمية للاستعراض

أي السعي إلى النهوض بالتنمية الشاملة للأفراد من كل الجوانب - الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والإنساني والبيئي - والقيام بذلك بطريقة تكفل تمتع الأجيال المقبلة بالفرص الكفيلة بتحقيق الرخاء.

وفي إطار المؤسسات المتعددة الأطراف تحملت الدولة بحرية واجبتها عن التعاون مع الآخرين في معالجة كل المشاكل في مجالات شتى مثل محاربة تهريب المخدرات والإرهاب وحماية البيئة، وفي هذه فإن الجهود المحلية وحدها لن تكفي وإن الجهود المتضافرة مطلوبة.

المسؤولية المتشاطرة بوجه العولمة وتعزيز الأمن الإنساني من أجل التنمية والمسؤولية عن التعاون في الحلبة المتعددة الأطراف تدرج بين الشواغل الرئيسية لمنظمتنا. ومن الأمثلة المناسبة على ذلك تغير المناخ. ولقد بين الأمين العام نفسه أن تغير المناخ هو واحد من أخطر التهديدات المعقدة المتعددة الأوجه التي تواجه العالم. إن المكسيك تجذب نظاماً متعدد الأطراف لمعالجة تغير المناخ يطور من داخل الأمم المتحدة على هيئة إطار عمل مثالي لبلورة الالتزامات يعتمد في المستقبل القريب. وإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو يشكلان مجالي التفاوض المناسبين.

البلدان الجديدة والبلدان النامية يجب أن تراعي حقيقة أن تكاليف التقاعس أو التفرج بوجه تغير المناخ ستعود سلباً على جهودها الإنمائية. ونحن المكسيكيين أدركنا ذلك. وإن خطة التنمية الوطنية ٢٠٠٧-٢٠١٢ تتضمن أعمالاً متعلقة بالاستدامة البيئية بهدفين محددين: تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والنهوض بتدابير التكيف مع آثار تغير المناخ. إن تقاعس الغير لا يجوز لنا أن نستخدمه نحن ذريعة للتقاعس. إننا واثقون بأن المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، يجب أن تحفز كل البلدان على اتخاذ أقصى

مسؤوليتها عن تهيئة الظروف حتى يتمكن مواطنونا من إيجاد فرص أكثر وأفضل داخل بلدنا. ولذلك، تقوم حكومة الرئيس فيلبي كالديرون بالعمل على عدد من الجبهات لتشجيع الاستثمار العام والخاص بغية وضع برامج لإيجاد المزيد من الوظائف وزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي وما بعد الثانوي؛ وضمان الحصول على الخدمات الطبية، بما في ذلك في أكثر المناطق المعزولة والمهمشة في البلد؛ وكفالة تغطية الضمان الاجتماعي؛ والحد من عدم المساواة بين مواطنينا.

ومن الواضح أن نجاح سياساتنا الإنمائية يتطلب تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية والتعاون بين الدول. وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تقديم المساعدة التقنية ورصد تنفيذ الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة والمنتديات التي ترعاها المنظمة.

وإذ يتبقى سبع سنوات على الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، نلاحظ مع القلق أنه أحرز تقدم كبير في بعض مناطق العالم، ما زالت هناك حالات تأخير بل وخطوات إلى الوراء في مناطق أخرى. ونسلم بأن كل بلد مسؤول عن تنميته. ولكن الجهود الوطنية لا بد أن يرافقها عمل دولي يقوم على أساس التحالف العالمي الذي شكل في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك. وذلك سيضمن التكاملية بين الاستراتيجيات الوطنية وتنمية الاقتصاد العالمي. وتأمل المكسيك أن يكون منتدى التعاون الإنمائي الجديد التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر الاستعراضي الدولي المعني بتوافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨ خطوتان في هذا الاتجاه.

إن الأمن الدولي يتطلب التزامات متجددة. وبالرغم من أن هناك انخفاضاً عددياً في الترسانات النووية منذ انتهاء

الدوري، مرحلة هامة في بناء نظام دولي أكثر إنصافاً وعدلاً لحقوق الإنسان. ولا يمكن الكيل بمكيالين في هذا المجال بعد الآن. وبالموضوعية وبروح التعاون، لا بد من النهوض بتقييم حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بدون أي تمييز. ويعزز ذلك الجهد الدور الأساسي للمنظمة في تطوير قواعد دولية لحماية حقوق الإنسان، ويمثل أقوى أساس لتحقيق رفاه شعوبنا.

وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية مؤخراً. وتبقى المكسيك منفتحة إزاء التمهيد من جانب الهيئات المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان، التي اضطلعت بدور أساسي في تحديد التحديات التي ما زالت تواجه بلدنا.

ونظراً للطابع المتعدد الأبعاد للهجرة الدولية، ترى المكسيك أن منظمتنا هي المحفل الأمثل للتعامل مع هذه المشاكل، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة وتعزيز التعاون بين الدول المتضررة بتلك الظاهرة بشكل مباشر. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنحصر مسألة الهجرة في جوانبها المتعلقة بأمن الدول وحدها. وعلينا أن نتوصل إلى تفاهم شامل يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم القانوني، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للظاهرة.

ونقول هذا انطلاقاً من تجربتنا الخاصة. والمكسيك بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين. لذلك، وإضافة إلى الاعتراف بمسؤوليتنا على الصعيد المحلي، لا بد أن نتخذ تدابير فعالة لتعزيز الإطار الدولي لحماية المهاجرين. ولا شك أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تشكل نقطة مرجعية هامة. وإذ نعترف بالحاجة إلى التعاون في ذلك المجال، فإن المكسيك تتحمل

وتتابع باهتمام خاص التطورات التي حصلت مؤخرا في الجوانب المختلفة للحالة في الشرق الأوسط وتأثيرها على الاستقرار الدولي. ونؤيد الجهود الرامية إلى بدء عملية جديدة للسلام بين إسرائيل وفلسطين، مع اقتناعنا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل نهائي إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين مع الدعم الفعال للمجتمع الدولي. ويجدوننا الأمل في أن يتسنى في المستقبل القريب جدا دولة إسرائيل ودولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء سياسيا واقتصاديا من التعايش في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

وإذا كانت تعددية الأطراف قد عادت، فإن الأمر يتوقف الآن على الدول أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للنهوض بإصلاح ملموس، يتراوح من مواءمة مجلس الأمن للوفاء باحتياجات عصرنا إلى ضمان المزيد من الاتساق في العمل على تعزيز التنمية المستدامة. إن الرد على الأزمات المؤسسية في السنوات الأخيرة لا يكمن في الآليات البديلة أو في النهج الأحادية أو الجزئية، وإنما في تزويد المنظمة بالأدوات اللازمة للقيام بمسؤولياتها بفعالية.

وترى المكسيك أن توسيع مجلس الأمن ضرورة لا مفر منها لجعل تلك الهيئة أكثر تمثيلا. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتنا زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، مع إمكانية إعادة انتخابهم لتعزيز المساواة. ونعتقد أن أية صيغة أخرى ستبرز أوجه الإجحاف الحالية.

والمكسيك هي عاشر أكبر مساهم في هذه المنظمة وبلد مخلص لقضية الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بإصلاحها وعلى استعداد لتحمل مسؤوليات أكبر على الساحة الدولية. وتمشيا مع هذه الرؤية، قدمت المكسيك ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الحرب الباردة، فإن الأمر المزعج هو أننا نشهد تطورا متزايدا في التكنولوجيا ذات الصلة. وللأسف، فإن هذا يشير إلى مرحلة جديدة في سباق التسلح. والمكسيك مقتنعة بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو التخفيض المطرد للأسلحة النووية بهدف القضاء التام على هذه الأسلحة والتيقن من أنه لن يتم إنتاجها أبدا مرة أخرى. ولا بد لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، بوصفها إحدى الخطوات الأولية لبلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. كما ترى المكسيك أن التعزيز الحيوي لنظام عدم الانتشار يتطلب الوفاء بالالتزامات التي قطعتها جميع الدول، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وإذا لم يُحرز تقدم في عدم الانتشار أو نزع السلاح، سيسود الخوف وعدم الثقة والمزيد من انعدام الأمن. وفي هذا الصدد، يمثل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠١٠ فرصة جديدة لضمان هذه الأهداف وتعزيزها.

إننا نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن على اقتناع بأنه لا بد من حسم الجدل المستمر بشأن المسائل النووية في حالة جمهورية إيران الإسلامية من خلال الدبلوماسية والامتثال الصارم للالتزامات التي قطعت في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤيد المكسيك تسوية الصراعات القائمة في المناطق المختلفة عن طريق الحوار والمفاوضات والاحترام الكامل للقانون الدولي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على تناول أكثر البنود أهمية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

الإنسانية المثيرة للقلق في منطقة دارفور في السودان ونحیی مبادرته لعقد الحدث رفیع المستوى بشأن تغییر المناخ. فهذه فی الواقع أدلة ملموسة على رغبته فی التصدي بقوة وعزم لمسائل ذات أهمية فائقة لرفاه الشعوب فی كل مكان فی الحاضر والمستقبل.

ورغم أن ترينيداد وتوباغو صغيرة الحجم وقليلة السكان، إلا أنها من خلال القيادة الملهمة والشفافية والمساءلة العامة والإدارة الرشيدة لمواردنا الطبيعية، تمضي قُدما على طريق التنمية المستدامة. واستراتيجيتنا الإنمائية تسعى إلى ما هو أبعد من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان أن تتمتع جميع قطاعات مجتمعتنا المتعدد الأعراق والثقافات بمستوى معيشة يضاهاي مثيله فی العالم المتقدم بحلول عام ٢٠٢٠.

ويستمد أداء اقتصادنا قوته من صناعات الطاقة والبتروكيماويات المتكاملة رأسيا والمتطورة، التي يكملها قطاعا الصناعة والخدمات المتعششة ذات القدرة، بما فيها الخدمات المالية والسياحة، إلى جانب التحول المستمر في القطاع الزراعي. وتوفر جميع هذه العوامل الأساس لمستويات من النمو الاقتصادي بمعدل بلغ ٨,٦ في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة وبمعدل قياسي بلغ ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. واستطعنا كذلك خفض الفقر بنسبة ٧ في المائة من نسبة ٢٤ في المائة المرتفعة المسجلة في عام ١٩٩٨ ونشهد حاليا نسبة منخفضة من البطالة تبلغ ٥,٩ في المائة.

وعلى أساس هذا الأداء الاقتصادي القوي، تواصل ترينيداد وتوباغو التزامها بالجماعة الكاريبية، إذ نسعى إلى المضي قدما بعملية التكامل، للانتقال من المرحلة الحالية من السوق الواحدة إلى الاقتصاد الموحد. والمشاركة الفعالة في هذه العملية لزيادة التكامل الإقليمي قوة وعمقا هدف رئيسي للسياسة الخارجية لحكومة ترينيداد وتوباغو. لهذا،

وقد أعربت حكومة المكسيك عن إرادتها السياسية للمشاركة بصورة بناءة في عمل المجلس في مجالي صون السلم والأمن الدوليين ومعالجة القضايا المدرجة في جدول الأعمال العالمي التي تقع في نطاق اختصاص المجلس.

وعلى هذا الأساس، تؤكد المكسيك من جديد عزمها على المساهمة بصورة فعالة في بناء مجتمع دولي أكثر أمنا وديمقراطية وإنصافا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد فيليب سيلبي، رئيس وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد سيلبي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أنتهز هذه المناسبة لأتوجه إليكم بخالص التهنية على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. إن وفد بلدي يثق بأن معرفتكم المتعمقة بالمسائل الاقتصادية والسياسية الدولية، مشفوعة بخبرتكم السياسية الواسعة، ستتيح لكم وضعا جيدا لتوجيه مداولاتنا بطريقة فعالة في الأشهر القادمة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لكي أعرب عن بالغ تقدير ترينيداد وتوباغو لقيادة سلفكم، سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، أول سيدة عربية تتبوأ هذا المنصب الرفيع. لقد أسهمت بجهودها كرئيسة للجمعية العامة، في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على التحديات الملحة لتغيير المناخ، في جملة أمور، وبالتالي سّرت، في إطار هذه العملية، زيادة الوعي العالمي وزيادة الدعم للعمل المتفق عليه دوليا بشأن هذه المسألة نظرا لتأثيرها على كوكننا، لا سيما على بقاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأعتبر هذه المناسبة فرصة أيضا لكي أعرب عن دعم ترينيداد وتوباغو المطلق لأميننا العام الحالي، معالي السيد بان كي - مون. ونشيد بدوره الريادي في الأزمة

وندعو المجموعة الرباعية إلى استئناف عملية خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط لكي يمكن للعالم أن يرى في المستقبل القريب دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. فضلا عن ذلك، لا بد من إيجاد حلول مقبولة دوليا لمعالجة مصير اللاجئين الفلسطينيين، ومركز القدس ومسألة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. فلقد ظلت كل هذه القضايا معلقة لفترة طويلة جدا وينبغي ألا ننكر بعد الآن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم.

وفي حين أن التقدم في قضية السلام في الشرق الأوسط ضئيل أو منعدم، فإن حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو يسرها أن تلاحظ أنه فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في منطقة دارفور في السودان، تم التوصل أخيرا إلى اتفاق، تمخض عنه نشر قوة مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في دارفور. إننا نرحب بهذا التطور الإيجابي. وإن كنا نأمل أن تحقق قوة حفظ السلام المختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي السلام والاستقرار في المنطقة وأن تيسر تدفق المساعدات العوئية الإنسانية مرة أخرى إلى حيث هي مطلوبة بصورة ملحة، ينبغي أن توجه جميع جهودنا الآن إلى تثبيت وقف إطلاق النار والسعي من أجل أن تتحرك كل المجموعات المتمردة التي تقاتل في دارفور نحو التوصل إلى اتفاق سلام مع الحكومة السودانية. لكن السلام والعدالة لا يمكن فصلهما ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في دارفور بدون مساءلة عن الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد شعب دارفور خلال الصراع.

وفي حين أن التطورات السياسية والأمنية الدولية ما زالت تشكل صعوبات رئيسية للمجتمع الدولي، ألا أن التطورات في مجال التجارة الدولية تدعو إلى المزيد من القلق. وإننا ندرك أن الجهود الحثيثة التي تبذلها ترينيداد وتوباغو والمنطقة دون الإقليمية وبلدان نامية أخرى للتصدي الفعال

ونظرا لارتباط مصائرنا الاقتصادية ارتباطا وثيقا، تواصل ترينيداد وتوباغو تقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية لعدد من بلدان الجماعة الكاريبية المتضررة من الكوارث الطبيعية.

إن تحقيق المزيد من تنميتنا الاقتصادية وتنمية المجتمع العالمي بأسره، يعتمد على وجود السلم والأمن في العالم. وفي هذا الصدد، ما فتى مجلس الأمن يتخذ قرارات في الوقت المناسب بشأن الأزمات العالمية في أجزاء مختلفة من العالم وبشأن الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة النووية.

لكن إصلاح تلك الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين ما زال بعيد المنال. ولقد حان الوقت للانخراط في مفاوضات بحسن نية بشأن هذه المسألة. فالوضع القائم غير مقبول. ولا بد من إصلاح مجلس الأمن لكي يعبر عن الحقائق الجيوسياسية الحالية للقرن الحادي والعشرين، إذ لم يعد العالم كما كان عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فهناك جهات فاعلة جديدة وهامة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باتت جزءا من الواقع العالمي اليوم. ومن شأن مجلس أمن موسع ومعزز أن يتيح للمجلس مشروعية ودعم أكبر في الاضطلاع بمسؤولياته التي نص عليها الميثاق. وترى ترينيداد وتوباغو أنه قد أحرز الكثير من التقدم أثناء الدورة الحادية والستين وأنه يجب ألا يضع الزخم السياسي الذي تمخض عن ذلك.

إن تنشيط مجلس الأمن ضروري لمعالجة المسائل الرئيسية التي ما فتت تعاني منها العلاقات الدولية المعاصرة. ففي الشرق الأوسط، أدى الفشل في التقدم في عملية السلام إلى تراجع الجهود العالمية المبذولة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في تلك المنطقة. فالشعب الفلسطيني لم يمارس بعد حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في وطن متصل بالأرجاء.

حدود أقل من درجتين مئويتين فوق المستويات السابقة على المرحلة الصناعية. ومن المحتمل جدا أن يكون لارتفاع درجة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين تأثير سلبي على الدول الصغيرة الجزرية النامية، مثل ترينيداد وتوباغو. ولتفادي حدوث كارثة مناخية عالمية، تدعو حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو جميع الدول إلى اتخاذ إجراء عاجل وطموح وفقا لمسؤولياتها المشتركة والمتفاوتة وقدراتها والظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل منها.

وباعتبارنا دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، فإننا ندعو جميع الدول الأطراف في تلك الاتفاقية، لا سيما الدول المتسببة الرئيسية في انبعاثات غاز الدفيئة، إلى الاتفاق في بالي على بدء مفاوضات بشأن وضع نظام لما بعد عام ٢٠١٢. وفي تلك المفاوضات، ستسعى حكومة ترينيداد وتوباغو ودول أخرى أعضاء في الجماعة الكاريبية بنفس العقلية إلى إجراء تخفيضات كبيرة وملزمة قانونا في الانبعاثات في أقصر إطار زمني ممكن، وتحقيق زيادات كبيرة في مستوى الموارد المتاحة للدول النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، لمساعدتها على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. ولتحقيق هذا الهدف، أسهمت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو طوعيا بمبلغ مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني لمركز الجماعة الكاريبية المعني بتغير المناخ في بليز لتعزيز تلك المؤسسة حتى تستطيع مساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على تنفيذ استراتيجياتها للتكيف بغية معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ.

غير أننا في منطقة البحر الكاريبي لا ننشغل فحسب بالاحترار العالمي وآثاره السلبية على دول الكاريبي، بل نولي اهتماما بالغاً أيضاً للحفاظ على البيئة البحرية للبحر الكاريبي، الذي يشكل مورداً طبيعياً هاماً لجميع دوله الساحلية والجزرية والقارية، بالنظر إلى اعتمادها على

لتحديات العولمة وتحرير الاقتصاد ستصبح عقيمة في غياب نظام تجاري واقتصادي يتسم بالعدالة والشفافية والإنصاف. وبالتالي، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو ما زالت تشعر بقلق بالغ لأن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وبعد عدة سنوات من المفاوضات المطولة التي اتسمت بعدم الوفاء بالعديد من الأجل الزمنية المحددة، لم تتوصل بعد إلى حل توفيقى من شأنه أن يمهد لتحقيق نتيجة متفق عليها، لا سيما في مجالي الزراعة والمنتجات الصناعية، وإدماج البعد الإنمائي. ونشدد على أهمية تكريس مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية بصورة فعلية في جميع مراحل إجراءات التفاوض، ونناشد جميع الأطراف في المفاوضات أن تراعي الاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة على نحو كامل.

وتتوقع حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو تماماً أن المفاوضات تستأنف بحسن نية وأن يتحقق تقدم موازياً في الزراعة والمنتجات الصناعية وجميع المجالات الأخرى للمفاوضات، وفقاً للولاية المتمثلة في تعهد واحد. وسيكفل ذلك أن تكمل الدورة بالنجاح ونتيجة تجسد تماماً الالتزام الذي تم التعهد به في الدوحة من أجل وضع التنمية في قلب نظام التجارة المتعدد الأطراف.

ويبدو أن المفاوضات التجارية قد تعثرت وسيطلب تعزيزها التحلي بقدر أكبر من الإرادة السياسية لإتمامها بنجاح، يواجه المجتمع الدولي شاغلاً عالمياً آخر يتجلى في تغير المناخ. وبفعل انبعاثات غاز الدفيئة الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري والتغيرات في استخدام الأراضي من خلال إزالة الغابات، فإن العالم سيواجه بالفعل زيادة الاحترار بمقدار ١,١٤ درجة مئوية بنهاية العقد القادمين.

وعليه، ينبغي وضع استراتيجية واضحة المعالم للتخفيف تُبقي الزيادة في درجة الحرارة على الأمد الطويل في

اهتمامها لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم تقع في نطاق ولايتها القضائية، أي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وتُذكر ترينيداد وتوباغو في هذا السياق باتخاذ قرار في مؤتمر روما الدبلوماسي يوصي بأن ينظر مؤتمر لاستعراض النظام الأساسي للمحكمة أيضا في إمكانية إدراج الاتجار بالمخدرات غير المشروعة على صعيد دولي بوصفه يقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة. وعلينا أن نغتنم الفرصة التي تفرضها علينا الآن التوجهات الدولية لإشراك المحكمة الجنائية الدولية بصورة كاملة في الجهود الرامية إلى قطع دابر تلك الآفة والنظر، على نحو مماثل، في إمكانية إدراج أعمال الإرهاب، حالما يضع المجتمع الدولي تعريفاً واضحاً للمعالم لذلك المصطلح.

وسيسند هجنا على إدراك الآثار الضارة المستمرة التي يحدثها الاتجار الدولي بالمخدرات غير المشروعة في النسيج الاجتماعي للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي. وقد حان الوقت لكي يعترف المجتمع الدولي بالاتجار غير المشروع بالمخدرات بوصفه جريمة دولية تقع تحت طائل الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

وثمة مجال آخر للقانون الدولي توليه ترينيداد وتوباغو أهمية فائقة يتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وقد تناول اجتماع هذه السنة لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار مسألة هامة هي الموارد الجينية البحرية. وينص الجزء الحادي عشر من الاتفاقية بوضوح على أن المنطقة الواقعة خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية ومواردها تشكل إرثاً مشتركاً للبشرية. وعليه، ترى ترينيداد وتوباغو أن أي نظام قانوني يوضع لتنظيم الموارد الجينية

السياحة بدرجات متفاوتة. وعبور السفن المحملة بالنفايات المشعة للبحر الكاريبي مسألة توليها جميع حكومات الجماعة الكاريبية أهمية بالغة. وسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مرة أخرى استمرار معارضة بلدان المنطقة لاستخدام البحر الكاريبي في نقل النفايات المشعة. والتقارير العلمية المتكررة والتقارير المتعلقة بالسلامة قد تطمئننا بعض الشيء غير أنها لا تفعل شيئاً يذكر للتخفيف من حدة شواغلنا.

وفي بيان الميزانية الذي ألقاه رئيس وزرائنا، السيد باتريك مانينغ، عام ٢٠٠٨، ركز بشدة على رؤية حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو في ما يتعلق بمجتمعنا الكوبي. وأكد أن المهمة التي ننخرط فيها جماعياً كأمة تشكل عملية تحول تروم تحقيق ازدهار مستدام ونوعية الحياة الأفضل الضرورية لكل فرد وأسرة وجماعة في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، عملت الحكومة على تجسيد السعي الوطني بصورة ملموسة لتحقيق مجتمع يتسم بقدر أكبر من القدرة التنافسية والإنتاجية والابتكار والرعاية، يتم فيه تشجيع الجميع على بلوغ أقصى قدراتهم وتقدم لهم المساعدة في ذلك.

وعليه، وبهذه الروح، قمنا قبل قليل بالتوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وستتخذ خطوات للتصديق على الاتفاقية ذاتها حالما تُسن القوانين اللازمة للتنفيذ بغية استكمال ما هو منصوص عليه بالفعل في سياساتنا المحلية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

وثقتنا هذه في سيادة القانون الدولي واحترامنا له هو ما شجع ترينيداد وتوباغو على الانخراط منذ أواخر الثمانينيات في حملة على أعلى المستويات السياسية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية. ونحن على وعي تام بما تقطعه المحكمة الجنائية الدولية من أشواط كبيرة، بينما تتركس

وهو إنجاز جدير بأن يُقتدى به في أنحاء أخرى من العالم تعاني من التمزق جراء الصراعات والاقترال بين الأشقاء والأعراف والأديان.

وبغية ألا تضيق معاناة الملايين من الأفارقة الأرقاء هباء، تعترم حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو تقديم مساهمة مالية لمبادرة الجماعة الكاريبية لإنشاء نصب تذكاري دائم يقام داخل جدران الأمم المتحدة تخليداً لذكرى جميع الذين هلكوا خلال المسيرة الطويلة على ظهر السفن وفي المزارع في العالم الجديد أثناء كفاحهم في سبيل الحرية والتحرر من نير العبودية. وناشد المجتمع الدولي الإسهام بسخاء في ذلك المشروع التاريخي القيم.

وفي الختام، فإن الأمم المتحدة تبقى محوراً لتنسيق أهداف وتطلعات البشرية جمعاء. ولا يوجد أي منتدى عالمي آخر يكتسي شرعية أكبر أو ولاية أكثر ملاءمة لتحسين الحالة الإنسانية. وعلينا أن نعالج جميع هذه المسائل العالمية بثبات الهدف وبعزم قوي إن أردنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من الآثار السلبية للحرب والتخلف والفقر، فضلاً عن العواقب الوخيمة لتغير المناخ، وأن تتمتع البشرية قاطبة بمستوى معيشة أفضل في حرية وكرامة وعلى كوكب يمكن العيش فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد جو روبرت بيماجي، رئيس وفد جمهورية سيراليون.

السيد بيماجي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد سيراليون أن يشارك الآخرين تقديم التهنة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة. كما نغتنم هذه الفرصة لنشيد بسلفكم على إسهامها في أعمال الجمعية، وخاصة على مبادراتها في العملية المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة.

البحرية للمنطقة يجب أن يسترشد بمبدأ الإرث المشترك. ويكفل الحرص على هذا المبدأ استغلال تلك الموارد في المنطقة لمنفعة جميع أعضاء المجتمع الدولي، وليس لمصلحة الأطراف التي تتوفر على المال والدراية التقنية فحسب.

وبالمثل، نسلم بأن جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء بحكم الأمر الواقع في السلطة الدولية لقاع البحار. وعلى الرغم من أهمية العمل الحالي للسلطة المعنية بالكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور الكوبالت، يتخلف العديد من الدول الأطراف عن حضور الدورات السنوية للسلطة التي تُعقد في جامايكا. واستمرار غياب الدول يقوض مبدأ الإرث المشترك المبيّن في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية ويهدد مصداقية عمل السلطة ذاته. ومن ثم، فإننا ندعو جميع أعضاء السلطة إلى حضور دوراتها بانتظام، وبالتالي مساعدتها في اعتماد القوانين التي تحكم استكشاف واستغلال هذه الموارد المعدنية في المنطقة، التي تعود بالمنفعة على البشرية جمعاء.

وترينيداد وتوباغو، شأنها شأن جيرانها في منطقة البحر الكاريبي، تسلم بصلاتها العضوية مع أفريقيا وتشير إلى أن عام ٢٠٠٧ كان عامًا هامًا لشعوب تلك القارة وللمغتربين الأفارقة في جميع أنحاء العالم. وفي وقت سابق من هذا العام، نفذنا هنا في المقر وفي عواصم جميع دول الجماعة الكاريبية برنامج أنشطة لتعزيز توعية شعوب العالم بفظائع تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وما كان لها من عواقب وخيمة على أفريقيا، إذ حرمت تل القارة من الملايين من سكانها، وعلى من ينحدرون من أصول أفريقية في الأمريكتين. ونحن في ترينيداد وتوباغو اعتنمنا هذه الفرصة لتوعية جميع مواطنينا بشأن المعاملة المهينة التي تعرض لها أولئك البشر، وللتدليل على أن شعب ترينيداد وتوباغو، بغض النظر عن تاريخنا في ما يتعلق بالرق وما تلاه من سخرة لقطاعات أخرى من سكاننا، طور مجتمعنا كونيًا متناغمًا،

إحدى المؤسسات الإعلامية الغربية المؤثرة، فإن سيراليون جوهرية في التاج السياسي للسياسات الأفريقية.

ويرحب وفدي بالبيان الذي أصدره أعضاء مجلس الأمن وهنأوا فيه شعب سيراليون ومؤسساتها، وخاصة اللجنة الانتخابية الوطنية وشرطة سيراليون، على سلوكها في فترة الانتخابات وعلى الالتزام الذي أبدته نحو العملية الديمقراطية. وطلب مني الرئيس كوروما أن أعرب، بالنيابة عن جميع أبناء سيراليون، عن صادق الشكر لأعضاء المجتمع الدولي على إسهامهم القيم في العملية الانتخابية. ونحن ممتنون بشكل خاص على الدعم السوقي الذي تلقتة المؤسسات المختلفة المعنية بالانتخابات بغية تمكينها من أداء وظائفها. وكما قال الرئيس الجديد بعد أداء اليمين الدستورية، لا بد لشعب سيراليون أن يهنئ نفسه على عزمه التاريخي على ضمان انتصار الديمقراطية والممارسة الحرة لإرادة الشعب.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن سيراليون، بعد حرب أهلية وحشية، تمتعت بخمسة أعوام من السلام النسبي. ولكن السلام ليس حدثاً. فهو يتجاوز التوقيع على وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. كما أنه يتجاوز نجاح نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم والإعلان رسمياً عن انتهاء الصراع المسلح.

إن السلام عملية، عملية لا بد من توطيدها والحفاظ عليها وإدامتها. وفي الواقع، فإن ذلك هو سبب إنشاء الأمم المتحدة بعد حربين عالميتين: ألا وهو تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة لشعوب العالم وتوحيد قوتنا من أجل محافظة على السلام والأمن الدوليين. ويتسق إنشاء اللجنة الجديدة لبناء السلام لتيسير الانتعاش بعد انتهاء الصراع مع أهداف المنظمة. وتضيف اللجنة إلى المعنى الحقيقي لمفهوم السلام ونطاقه.

وأود أن أنقل إليكم، وإلى الأمين العام وإلى هذه الجمعية تحيات الرئيس المنتخب حديثاً لسيراليون، فخامة السيد إرنست باي كوروما، الذي أدى اليمين الدستورية قبل أسبوعين بالكاد. ولم يتمكن الرئيس كوروما من حضور هذه المناقشة بسبب ضيق الوقت.

وتود سيراليون أن تؤكد مجدداً على التزامها نحو الأمم المتحدة بوصفها الهيئة الدولية الوحيدة التي لديها القدرة على مكافحة مختلف مشاكل العالم. وإنقاذ العالم من الصراعات والكوارث الطبيعية والأمراض والجوع والفقر والاضطهاد وانتهاك الحقوق وخطر تغير المناخ، وبلوغ أهدافنا الإنمائية ستظل أحلاماً بعيدة المنال بدون عمل متعدد الأطراف. وكلما كانت أمننا المتحدة أقوى، كانت فرصنا أكبر لبلوغ الأهداف التي أنشأنا المنظمة من أجلها. ولذلك، فإن سيراليون لن تتوانى أبداً في دعمها لعملية إصلاح الأمم المتحدة لتمكين المنظمة من الاستجابة بالشكل المناسب للتحديات العديدة والمتنوعة والمتزايدة التي تواجهها.

إن عملية الإصلاح أحرزت بعض النجاحات الرئيسية، ولكن الإصلاح الأكثر أهمية وإثارة للخلاف - أي إصلاح مجلس الأمن - ما زال أمراً بعيد المنال. وطالما تمت المحافظة على الوضع الراهن، ستبقى أفريقيا متضررة، بوصفها القارة الوحيدة التي لا تتمتع بتمثيل دائم في المجلس. وعليه، فإننا نحث على النظر بشكل عاجل في توسيع المجلس والتمثيل العادل فيه بغية جعله أكثر تمثيلاً وديمقراطية ومساءلة، وبالتالي أكثر فعالية.

لقد بزغ فجر جديد في الساحة السياسية في سيراليون. ومرة أخرى، أظهرت سيراليون أداء نموذجياً في مجال توطيد الديمقراطية والحكم. ونود أن ننوه بكل تواضع برسائل الإطراء التي تلقيناها من مختلف أنحاء العالم على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة. وكما قالت

بناء السلام لتعزيز قدرتها على إدارة النظام العام خلال الانتخابات التي أجريت مؤخراً.

والمجالات الأربع ذات الأولوية التي حددها الحكومة بالتشاور مع اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة في سيراليون وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني، ما زالت صالحة. وهي متساوية من حيث الأهمية. ولكن، وبالنظر إلى الطابع الملح والحاسم لمشكلة الشباب، ستكفل الحكومة، مواصلة إيلاء الأولوية القصوى لمشكلة إيجاد فرص العمل والتمكين للشباب إلى أقصى حد ممكن.

ونأمل الانتهاء قريباً من وضع تفاصيل استراتيجية بناء السلام المتكاملة أو إطار التعاون مع سيراليون. وإذ نسلم بأهمية الشراكة والمساءلة، فإننا نؤمن إيماناً عميقاً بأن الملكية الوطنية يجب أن تشكل المبدأ الأساسي للإطار.

وبينما تنهال على أبناء سيراليون عبارات الإشادة بنتيجة الانتخابات، عن جدارة واستحقاق، وتحظى الدولة اليوم بتقدير بالغ في مجال النظام السياسي والدستوري، علينا ألا ننسى أن البلد سيجد نفسه في تلك المرتبة التي لا يحسد عليها في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه أحد أقل البلدان نمواً. ولسوء طالع سيراليون وبقية بلدان العالم النامي، تظل آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ضبابية وبعيدة المنال. ويتشاطر وفد بلدي الرأي القائل بوجود اتخاذ خطوات عملية على وجه الاستعجال لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف. وبالتالي، نرحب بإنشاء الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي يترأسه الأمين العام بان كي - مون، مؤخراً بغية حشد تأييد رؤساء منظومة الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية الرئيسية للدول الأفريقية في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وحكومة سيراليون تعتبر الانتخابات التي جرت مؤخراً جزءاً من عملية السلام. ومرة أخرى مارس الشعب حقه الدستوري في اختيار الرجال والنساء الذين يريدون أن يخدموا الأمة. والآن علينا ألا ننسى أن الشعب له أيضاً الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحق في الانتخاب مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالحق في الغذاء وفي الماء النظيف والصالح للشرب وفي الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبطبيعة الحال، الحق في التنمية. وكل ما حظي به شعب سيراليون من ثناء وإطراء في ما يتعلق بممارسة حقه السياسي، وحق الانتخاب، سيكون بلا معنى ما لم نبذل ونكشف جهودنا الجماعية لضمان أن يشهد فوائد تلك العملية ويتمتع بهذه الفوائد.

إن إجراء انتخابات دورية أمر هام، ولكنه ليس علاجاً لجميع الاحتياجات. والآن، وبعد أن انتهت الانتخابات، فإن الحكومة مصممة على التصدي للتحدي المتمثل في ترجمة ممارسة حق سياسي إلى استيفاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع أبناء سيراليون. وهناك فعلاً تغيير للحكومة، ولكن ذلك التغيير بحاجة إلى دعم عاجل وكبير لتكون له عوائده المطلوبة بالنسبة للمواطنين. وعلى ذلك، أود أن التمس دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كافة وشركائنا الثنائيين بغية مساعدتنا على إنجاح التوقعات المتصلة بذلك التغيير.

وما برحت سيراليون تعلق آمالاً عريضة على الأمم المتحدة، بما في ذلك لجننتها لحفظ السلام وصندوقها لبناء السلام. وقد أختيرت سيراليون لتكون أحد أول بلدين في جدول أعمال اللجنة، وبالتالي أصبحت سيراليون مؤهلة للتمويل، الأمر الذي أحدث بالفعل أثراً إيجابياً في قدرتنا على توطيد السلام. ونشكر اللجنة والصندوق على نظرهما في ذلك في توقيت حسن. ونعرب عن التقدير مع الارتياح للدعم الحسن التوقيت التي تلقتة شرطة سيراليون من صندوق

والاتحاد الأوروبي وفرادى الدول ذات السيادة، للسعي إلى تحقيق هدي السلم والأمن الواردين في ميثاق الأمم المتحدة، لصالح أفريقيا وباقي دول العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

وإذ نختتم المناقشة العامة السنوية، أود أن أشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم القيمة. ويدل حضور حوالي ١٠٠ من رؤساء الدول أو الحكومات ونحو ٨٠ وزيرا للخارجية على الأهمية التي يوليها العالم لهذه الجمعية الفريدة.

والأهم من المناقشة العامة، كانت هناك فورة من النشاط الدبلوماسي، تضمنت العديد من الأحداث الرفيعة المستوى التي عقدها الأمين العام. وقد عززنا صورتنا ولقينا الاستجابة من الجمهور ووسائل الإعلام. وأنا ممتن لأن المتكلمين تناولوا بصورة مباشرة المواضيع الخمسة ذات الأولوية التي حددتها، وبينوا سبيل المضي قدما. كما أعرب عن امتناني للقادة الذين لم يدخروا وقتا لمناقشة تلك الأولويات معي. بمزيد من التفصيل. وفي إطار تلك الولاية، أعتزم أن أعمل معكم جميعا لتحقيق النتائج التي دعا إليها رؤساء وفودكم.

وقد أثار التقرير الأخير عن تسارع ذوبان القطب الشمالي قلق الخبراء. وينبغي أن نكون في غاية التيقظ. وبتصديكم للتحمدي المتمثل في تغير المناخ، نكون قد وجهنا رسالة سياسية قوية مفادها أن وقت الكلام قد انتهى وحق وقت العمل. وأعتقد أن تغييرا هاما قد حدث. وأصبح تغير المناخ المسألة الأساسية في الدورة الثانية والستين.

وكان هناك توافق غالب في الآراء بأنه لدى تكيفنا مع الاحترار العالمي، علينا ألا نضع حدودا للنمو، بل أن نساعد على تحقيق التنمية المستدامة. واتفقنا جميعا على أننا

ومن حيث المبدأ، نؤيد جميع المبادرات التي من شأنها أن تعيد أفريقيا إلى المسار الصحيح على أقل تقدير. وتشمل تلك المبادرات الدعوة من أجل العمل في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية التي أطلقها رئيس الوزراء غوردن براون في تموز/يوليه الماضي، والإعلان الذي وقّعه عدد من رؤساء الدول والحكومات وقيادات القطاع الخاص. ومن جانبنا، فنحن نقر بمسؤوليتنا عن الوفاء بالأهداف. غير أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تفي بالتزاماتها بوصفها شريكا في عالم متكافل، من خلال تقديم دعم خاص وتفضيلي للبلدان الخارجة من الصراع، بغية تسريع وتيرة تقدمها صوب تحقيق الأهداف.

وستواصل سيراليون تعزيز وصون علاقات أخوية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما تلك الدول الواقعة في جوارنا المباشر، وأعضاء اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذلك السبب، وبعد أقل من أسبوع على تولي الرئيس كوروما منصبه، قام بزيارة إلى العضوين المؤسسين الآخرين لاتحاد نهر مانو، ليبيريا وغينيا، وإلى بوركينافاسو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولفترة طال أمدها أكثر من اللازم، شكّلت الحالة في بعض من بلداننا تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتود سيراليون أن تؤكد لهذه الجمعية أنها على استعداد لعكس مسار ذلك التوجه في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، بغية المساعدة على تخفيف حدة التوتر، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وتعزيز المؤسسات والآليات التي أنشئت أساسا لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب.

وسواصل العمل دون كلل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ولذلك، فأنا ممتن لأن العديد من المشاركين أيدوا الدعوة إلى عقد اجتماع للقادة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية خلال هذه الدورة. ويجب أن ندلل بأعمالنا على أن بمقدورنا تحقيق الأهداف، وسنفعل ذلك.

وكان من الواضح أيضا أن العديد من الوفود تريد أن ترى إحراز مزيد من التقدم بشأن تمويل التنمية ونحن نمضي قُدما صوب مؤتمر الدوحة لعام ٢٠٠٨. كما أشار العديد من المتكلمين إلى أهمية إبرام صفقة عالمية بشأن التجارة بغية الحد من الفقر. وعلينا أن نواصل السير قُدما خلال الجولة الحالية، حيث يتفق الكثيرون على أن النظام الحالي لا يَحتمل.

ولقد أُدين الإرهاب بجميع أشكاله إدانة شديدة. وكان هناك تأييد قوي لكفالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ورغبة واسعة النطاق في تحقيق تقدم سريع بشأن إبرام اتفاقية في هذا الشأن. وفي ذلك الإطار، شدد كثيرون أيضا على ضرورة التغلب على الجهل والتحيز من خلال حوار مستدام بين الثقافات والحضارات.

وعشية الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أكد الكثيرون مجددا على أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحماتها للجميع. وبينما تناول البعض أوجه القصور في مجلس حقوق الإنسان، دعا كثيرون أيضا إلى تعزيزه حتى يحقق كامل إمكاناته.

وفي ذلك السياق، أشير أيضا إلى أهمية احترام القانون الدولي، والأمن البشري والمسؤولية عن الحماية، وكلها عناصر مكملة للتنمية المستدامة والسلام والأمن.

وأثيرت مجموعة كبيرة من المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. وقد اتخذنا بعض الخطوات الصغيرة، لكنها ملموسة، في إطار الجهود الجارية للتوصل إلى حلول سياسية مستدامة

نتحمل مسؤوليات مشتركة لكن بدرجات متفاوتة، وكان هناك، وبحق، توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن وجوب بقاء الأمم المتحدة في قلب العملية بغية التوصل إلى اتفاق عالمي، بما في ذلك، لتعزيز الإدارة البيئية الدولية.

كما قدم العديد من المتكلمين مبادرات محمودة: للحد من إزالة الغابات وتخفيض الانبعاثات، والاستثمار في الوقاية من الفيضانات، والأمن الغذائي، وإدخال معايير أكثر صرامة لفعالية الطاقة، وتعبئة استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيات النظيفة، وتحسين آليات مبادلة الكربون، وتسريع وتيرة عمليات نقل التكنولوجيا والموارد.

وحظيت فكرة وضع خريطة طريق لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واستكمال الجهود الوطنية بتأييد العديد من الوفود. وبالنظر إلى طابع الاستعجال الذي اتسمت به العديد من النداءات من أجل العمل، فالأمر متروك الآن للدول الأعضاء لتحقيق النتائج في بالي.

وأعرب القادة من جميع المناطق عن تأييد ساحق لإحراز تقدم أسرع بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وكثير من تلك الأهداف بعيد عن مساره، غير أننا في أفريقيا جنوب الصحراء قد لا نحقق أي هدف منها بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يفرض حالة طارئة.

وتقدمت بلدان عديدة بمبادرات محلية وأقامت شراكات دولية جديدة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتمكين النساء والأطفال، وتحسين الوصول إلى الأدوية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) والمalaria وغيرهما من الأمراض. غير أن العديد من المتكلمين أيضا اعترفوا بأنه ما زالت هناك فجوة بين الوعود وما تم تحقيقه بشأن المساعدات التجارية والإصلاحات الداخلية. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إقامة شراكة عالمية ووفاء كل منا بقسطه من الاتفاق.

وكان هناك دعم واسع النطاق لتحقيق نتائج ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال مفاوضات حكومية دولية.

والجمعية العامة هي المحفل الوحيد الذي يمكننا فيه تناول العديد من تلك المسائل بصورة شاملة. وبالتالي، من مسؤوليتنا تنشيط هذا البيت من خلال اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأولويات والتحديات التي تم تحديدها. وفي افتتاح المناقشة العامة، اقترحت أنه يمكننا تحقيق ذلك الهدف بصورة أفضل لو اتسمت الجمعية العامة بقدر أكبر من التفاعل. وأنا ممتن لأن الأعضاء أنجزوا مهمتهم. فلنواصل العمل بهذه الروح يوم غد خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام في جميع مراحل الدورة الثانية والستين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.

في الشرق الأوسط والعراق وأفغانستان ودارفور. وأُعرب أيضا عن شواغل إزاء الأحداث الأخيرة في ميانمار.

وأفادت التقارير بحدوث تطورات إيجابية في عدد من البلدان الخارجة من الصراع. وفي ذلك الصدد، نوهت بعض الوفود إلى الإسهام الإيجابي الذي قام به حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بينما شدد آخرون على الحاجة إلى تعزيز قدرة لجنة بناء السلام.

وكانت هناك نداءات لتحقيق تقدم أفضل بشأن نزع السلاح، بما في ذلك إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، والنهوض بعدم الانتشار.

وذكرت فكرة وضع سياسات عامة للهجرة تتسم بقدر أكبر من العدالة، وأثار البعض مسألة ازدياد الصلة بين الجريمة المنظمة والاتجار ببني البشر والمخدرات.

وهناك اتفاق عام بأنه بوسعنا تحقيق تقدم أسرع بشأن جميع تلك المسائل، إذا جسدت مؤسساتنا متعددة الأطراف الحقائق الراهنة بصورة أفضل، مع التشديد على الحاجة إلى تحسين التقدم المحرز بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

ولا بد أن تكون الأمانة العامة أكثر فعالية وكفاءة ومساءلة من جانب الدول الأعضاء، وتقدم بعض المتكلمين بمبادرات لتحقيق ذلك. ويجب تعبئة الموارد المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وإيصالها بصورة أكثر اتساقا في الميدان.

وذكرت البلدان المنخرطة في نهج "أمم متحدة واحدة" والداعمة له أنها ترى بالفعل أن ثمة نتائج أفضل، بينما أيدت بلدان أخرى تعزيز الهيكل المعني بالمسائل الجنسانية.